المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)
www.dohainstitute.org

دراسة

مناقشة نقديّة لأبحاث محمد جمال باروت عن الثّورة السّوريّة

د. حسام الدين درويش

الدوحة، كانون الثاني/ يناير – ٢٠١٢

سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المحتوى

مناقشة نقديّة لأبحاث محمد جمال باروت عن الثّورة السّوريّة .....

خلفية الثّورة السّوريّة ٤

تأريخ الأشهر الخمسة الأولى من الثّورة السّوريّة وتحليلها ١٧

آفاق سورية وثورتها الحاليّة.....٤٣

نشر "**المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات**" على موقعه الإلكترونيّ سلسلة مقالات بعنوان: "**العَقد الأخير في تاريخ سوريّة: جدليّة الجمود والإصلاح**"[1]، بقلم الباحث **محمد جمال باروت**، تتناول الثّورة السورية من حيث خلفيّاتها، ومسارها الحاليّ، مع تناول موجز ومكثّف لآفاقها المستقبليّة. وهكذا يتعاقب في هذه الأبحاث ويتقاطع تأريخ الماضي (العَقد الأخير في تاريخ سوريّة)، وتأريخ الحاضر (للأشهر الخمسة الأولى من الثّورة السوريّة الحاليّة)، واستشراف المستقبل من زاوية ما يجب أن يكون، وما يجب أن لا يكون.

ويبدو أنَّ الباحث كان ينوي كتابة أربع مقالات عن "الخلفيّة الاقتصاديّة–الاجتماعيّة– الثّقافيّة– السّياسيّة، لجدليّة الجمود والإصلاح في العقد الأخير من تاريخ سورية". وهذا ما يشير إليه ترقيم الدّراستين الأولى والثّانية (٤/١، ٤/٢)؛ لكنَّ استمرار الحركة الاحتجاجيّة وتصاعدها، كان – على الأرجح – سببًا من الأسباب الّتي جعلته يكتب دراسة خامسة مؤلّفة من خمسة أجزاء/مقالات، وبدا واضحًا في آخر هذه المقالات أنَّ الباحث قد توقّف مؤقّتًا –على الأرجح – عن التّأريخ، لينتقل إلى استشراف المستقبل، وهكذا انتهت هذه السّلسلة من المقالات–الدّراسات، وأصبح من الممكن؛ إضافةً إلى كونه من المفيد –من وجهة نظري –؛ تناولها بالدّراسة والتّحليل والنّقد، بوصفها كتابًا ناجزًا نسبيًّا.

من النّاحية الشّكليّة، يمكن القول بدايةً، إنَّ العنوان الحاليّ للأبحاث "**العقد الأخير في تاريخ سوريّة: جدليّة الجمود والإصلاح**" لا يعبِّر إلّا عن مضمون الدّراسات الأربع الأولى فقط. فانطلاقًا من الدّراسة الخامسة، يبدأ الباحث بتأريخ أبرز وقائع الثّورة السّوريّة ودراستها، من شهر شُباط / فبراير حتّى نهاية شهر تمّوز / يوليو. وقد ظهرت أولى الدّراسات في شهر نيسان / أبريل، وصدر آخرها في شهر تشرين الأوّل / أكتوبر. وربّما كان من الضّروري مراجعة هذه الأبحاث – قبل النّشر الورقيّ المتوقّع لها –لتلافي بعض أخطاء اللّغة والتّنضيد والتّواريخ – وهي أخطاءٌ بسيطةٌ وناتجةٌ عن السّهو والاستعجال، على الأرجح – ولحذف بعض المعلومات أو الملاحظات المكرّرة من دون داعٍ أو ضرورة.

لقد ظهرت مقالات كثيرة تتناول الثّورات والحركات الاحتجاجيّة في البلاد العربيّة عمومًا، والثّورة السوريّة من ضمنها. ومع ذلك يمكن النّظر إلى هذه الأبحاث عن الثّورة السّوريّة، على أنّها أوّل دراسةٍ تحليليّةٍ وتأريخيّة

[1] يمكن تحميل هذه الأبحاث وقراءتها، باتباع الرّابط:
http://www.dohainstitute.org /Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=63768c5e-1130-4104-92ca-fd6b7e61c5b3

واستشرافيّة مطوَّلة ومفصَّلة ومعمَّقة لهذه الثّورة المستمرّة حتّى الآن (تشرين الثّاني / نوفمبر ٢٠١١). ولهذا السّبب، ولكون هذه الأبحاث تتناول أمرًا مصيريًّا بالنّسبة إلى السوريّين كافّة، سأحاول تقديم مناقشة نقديّة لبعض أهمّ الأفكار والوقائع الّتي عرضتها هذه الأبحاث؛ وأقصد بالّنقد: العمل على إظهار مدى مشروعيّة هذه الأفكار، من جهة أولى، وحدود هذه المشروعيّة، من جهة ثانية[*]. والنّقد –بكلامٍ تبسيطيّ– يظهر الإيجابيّات والسّلبيّات، في الوقت نفسه. ويمكن تبسيط آليّة عمل النّقد في صيغة: "... هذا حقٌّ، لكن....". وتنبثق مشروعيّة أيّ فكرة من معقوليّتها وواقعيّتها، أو بلغة المنطق، من صحّتها، أي اتّساقها الذاتيّ واتّساقها مع الأفكار الأخرى، وصدقها، أي اتّساقها مع الواقع. ويمكن تبيُّن هذه المعقوليّة بالبحث في أسسها النظريّة، وفي الوقائع أو القرائن المؤيّدة لها، وبمناقشة مدى اتّساق عمليّة استنباط النّتائج انطلاقًا من هذه الأسس والوقائع والقرائن.

لكنَّ الحديث عن مشروعيّة ما تطرحه الأبحاث من أفكار، يجب أن يقترن بالحديث عن محدوديّة هذه المشروعيّة. فمع أنّ هذه الأبحاث تتّسم بالعمق والشّمول، إلّا أنّها تبقى، مثل كلِّ الدّراسات والأبحاث، جزئيّةً ونسبيّةً، بدرجة أو بأخرى، تتجاور فيها وتتوازى عمليّات الظّهور والغياب أو الإظهار والتّغييب، انطلاقًا من الإطار النّظريّ الّذي تحاول الأبحاث تأسيسه والبناء عليه. ولا يعني القول بجزئيّة الأبحاث الانتقاص منها أو التّقليل من شأنها، وإنّما يقصد به أنَّها غير شاملة، بمعنى أنَّها تتناول جزءًا من الواقع المدروس، ولا تستطيع تناول هذا الواقع بكليَّته. ونسبيّة الأبحاث تعني أنّها مرتهنةٌ بجزئيّتها، من جهة، وبعلاقتها بالمنهج الذي تتبنّاه، وبالإطار المعرفيّ الذي تطرح فيه أفكارها، من جهةٍ أخرى. ويختصر مصطلح "وجهة نظر (point of view or viewpoint)" أو مصطلح "منظور (perspective)" ما نقصده بجزئيّة الأبحاث وبالمعرفة الإنسانيّة عمومًا. فهذان المصطلحان يوضّحان «لماذا نرى شيئًا على هذا النّحو وليس على نحوٍ آخر»[٢].

---

[*] نحن نستلهم معنى النّقد المشار إليه من الفلسفة النّقديّة الكانطيّة (نسبة إلى الفيلسوف الألمانيّ إيمانويل كانط Emanuel Kant ١٧٢٤-١٨٠٤)، ومن الهيرمينوطيقا الرّيكوريّة (نسبةٍ إلى الفيلسوف الفرنسي بول ريكور "Paul Ricœur 1913-2005"). فالنّقد الذي مارسه كانط وريكور كان يقوم عمومًا على توضيح مكمن مشروعيّة المجال أو الميدان أو الموضوع المعرفيّ المبحوث ومدى هذه المشروعيّة، مع التّشديد على جزئيّة هذه المشروعيّة ونسبيّتها وحدودها، في الوقت نفسه.

[٢] هانز جورج غادامير، **الحقيقة والمنهج: الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية**، ترجمة: حسن ناظم، علي حاكم صالح، مراجعة: جورج كتوره، ط١، (طرابلس: دار أويا، ٢٠٠٧)، ص ٢٦٨.

الجدير بالذكر هنا أنَّ مصطلحي "وجهة نظر" و"منظور" ظهرا بدايةً في علم البصريات، ثم أُدخلا لاحقًا إلى ميدان الفلسفة عمومًا عن طريق الفيلسوف الألماني لايبنتز ("Gottfried Wilhelm Leibniz 1646-1716") الّذي رأى أنَّ كلّ "موناد" يقدِّم تمثيلًا أو صورة للعالم وفقًا لوجهة نظره، وعن طريق علاقة خاصة مع هذا العالم. ويقول لايبنتز في هذا الخصوص: «وكما أن مدينة واحدة بعينها، إذا تأمّلها المرء من جوانب مختلفة، تبدو في كل مرة على صورة مختلفة تمام الاختلاف، وكأن لها منظورات متعددة، كذلك توجد أيضا – تبعا للكثرة اللانهائية للجواهر البسيطة – عوالم عديدة مختلفة، ليست إلا منظورات من عالم واحد وفقًا لوجهات النظر المختلفة لكل موناد على حدة". (جوتفريد فيلهلم ليبنتز، **المونادولوجيا والمبادئ العقلية للطبيعة**

وباختصار، تعبِّر جزئيّة الأبحاث ونسبيّتها عن ضرورة منهجيّة وإبستيمولوجية وأنطولوجية، في الوقت نفسه، وهذه الضّرورة محايثة للأبحاث، وللمعرفة الإنسانيّة بصفة عامّة، بما في ذلك المعرفة "العلميّة". وهكذا ستحاول المناقشة إظهار ما الذي يقوله البحث أو يريد قوله، وما الذي لا يقوله أو لا يريد قوله، مع إظهار معاني هذا الحضور والغياب أو دلالاتهما وأهميّتهما في إستراتيجيّة الخطاب، وفي الواقع الذي يتناوله هذا الخطاب، على وجه الخصوص.

تنقسم دراسة الباحث محمد جمال باروت إلى ثلاثة أقسام رئيسة. يعرض القسم الأوّل ويناقش تحليل خلفيّة الثورة السوريّة، بدراسة العقد الأخير من تاريخ سورية. ويتناول القسم الثّاني تأريخ الأشهر الخمسة الأولى من الثّورة السّوريّة وتحليلها. ويُكرَّس القسم الأخير لمناقشة الرّؤية الاستشرافيّة، المعروضة في الأبحاث، لآفاق سورية، انطلاقًا من وضع الثورة–الأزمة الذي تعيشه. وقبل البدء في هذه الأقسام، أودّ الإشارة إلى أنَّ هدف هذه الدّراسة لا يكمن في تقديم تلخيص يكون البديل المكثّف لهذه الأبحاث عن الثورة السوريّة؛ على العكس من ذلك تمامًا، تهدف هذه الدّراسة إلى حثِّ قارئها على العودة إلى قراءة هذه الأبحاث، بتأكيد أهميّتها وقيمتها الكبيرة.

خلفية الثّورة السّوريّة

تتضمّن الأجزاء الأربعة الأولى دراسة الخلفيّة الاقتصاديّة–الاجتماعيّة للحركة الاحتجاجيّة الّتي تشهدها سوريّة. ولا يمكن اعتبار هذه الخلفيّة أسبابًا، بالمعنى الإبستيمولوجيّ القويّ للكلمة، إذ أنّ الباحث يلجأ إلى "نظريّة الفوضى" ليشير إلى أنَّ التّطوّر في منطقة الشّرق الأوسط «لا يجري وفق قواعد مضبوطة يمكن

والفضل الإلهي، ترجمة وتقديم وتعليق: عبد الغفار مكاوي، ط١، (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٨)، المونادولوجيا الفقرة ٥٧، ص ١٥٧). وقام كلادينيوس (Johann Martin Chladni ١٧١٠-١٧٥٩) بإدخال هذين المصطلحين إلى ميدان الهيرمينوطيقا والعلوم الإنسانية والاجتماعية، عموما، وهيرمينوطيقا النصوص والنقد التاريخي، خصوصا. ومثلما يرى لايبنتز أنَّ كلّ "موناد" يدرك العالم نفسه، الذي يدركه الآخرون، لكن انطلاقًا من منظوره الخاص، ووفقًا لممكناته أو قابلياته الخاصّة، فإنَّ كلادينيوس يرى أنَّ المعرفة التاريخية والتأريخية يمكن أن تختلف من شخصٍ إلى آخر، نظرًا لأنّها تعكس المنظور الشّخصي للباحث، من دون أن ينفي ذلك أنها تحيل على الواقع نفسه. انظر في هذا الخصوص:

– Freiherr v, Gottfried Wilhelm Leibniz, *Theodicy: Essays on the Goodness of God, the Freedom of Man and the Origin of Evil*, translated by E.M. Huggard, edited by Austin Farrer (Charleston: BiblioBazaar, 2007) p343;

– K. Mueller-Vollmer, 'Introduction' in Kurt Mueller-Vollmer, ed., *The Hermeneutics Reader: Texts of the German Tradition from the Enlightenment to the Present* (New York: Continuum, 2006) p7;

– Y. Sherratt, *Continental Philosophy of Social Science: Hermeneutics, Genealogy and Critical Theory, From Ancient Greece To The Twenty-First Century* (New York: Cambridge University Press, 2006) pp.55-56.

والقول إنّ الأبحاث تعبِّر عن "وجهة نظر" لا يعني أنَّها مجرد رأي أو ظن – بالمعنى الأفلاطوني للمصطلحين – فالمعرفة التي تتضمنها الأبحاث تستند عمومًا إلى قواعد منهجيّة وإبستيمولوجيّة صارمة وواضحة ودقيقة قدر الإمكان.

التّنبّؤ بها والتحكّم فيها، بل يتمّ بأسلوب المفاجآت والقفزات والزّلازل السّياسيّة»(٩/١)[٣]. وهو يعمّم هذه القاعدة أو هذا المبدأ على الثّورات بصفة عامّة، بالتّأكيد أنَّ «كلّ ثورة لها سيرورتها ومنطقها الخاصّ»، يؤدّي فيها «"المفاجئ" أو "العشوائيّ" دوراً أبرز من السببيّ»(٥-٩/٤). وتسعى الأبحاث، بدراستها هذه الخلفيّة، إلى إظهار وجود حالة عامّة محتقنة في سوريّة، تشرح – ما يسمّيه الباحث، ويسمّيه عزمي بشارة أيضا – "القابليّة للثّورة". وقد تحوّلت هذه "القابليّة للثّورة"، في سوريّة، إلى ثورةٍ بالفعل، بعد قيام، أو نجاح الثّورة، في عددٍ من البلدان العربيّة. ويؤكّد الباحث محقًّا، في هذا الصّدد، أنَّه لم يكن بإمكان نظريّة "تساقط الآثار" أن تشرح انتقال الثّورة من بلدٍ عربيّ إلى بلادٍ عربيّةٍ أخرى، لولا وجود تشابه بين النّظم التّسلّطيّة العربيّة، على المستويات الاقتصاديّة–الاجتماعيّة–السّياسيّة.

يركّز الباحث في تحليله لخلفيّة الاحتجاجات على البعد الاقتصاديّ–الاجتماعيّ، ويفرد له المساحة الأكبر من الحلقات الأربع الأولى من الأبحاث. لكنَّه يحذّر من تناول الموضوع عن طريق مقاربةٍ اقتصاديّةٍ ضيّقةٍ، تقرأ الواقع الاقتصاديّ عن طريق أرقام النّموّ، متجاهلةً أهميّة قراءة هذه الأرقام بمدى مساهمتها في التّنمية. ففي حين أنَّ المقاربة الاقتصاديّة الضّيّقة هي مقاربةٌ كمّيةٌ تهتمّ بكميّة النّموّ أو حجمه، فإنَّ المقاربة التنمويّة هي مقاربة كيفيّة تبحث في مدى إسهام هذا النموّ في تحقيق تنمية مستدامة في مجالات تخفيض درجة الفقر وانتشاره، وتخفيض معدّل البطالة، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدّخل.. إلخ. وتبرز أهميّة المقاربة التنمويّة، المعتمدة في الأبحاث، بكونها تبيّن أنَّ الاقتصاد السوريّ، وإن كان قد حقّق معدّلات نموٍّ معقولةً ومقبولةً نسبيًّا، في العقود الأربعة الأخيرة عمومًا، وفي العقد الأخير خصوصًا، فإنَّ ذلك لم يفْضِ –غالبًا– إلى تحقيق التّنمية المطلوبة، ولو في حدّها الأدنى. ويكمن سبب ذلك في أنَّه في ظلِّ اقتصاد "الحبايب والقرايب" تذهب معظم ثمار النموّ الاقتصاديّ إلى هؤلاء "الحبايب والقرايب". فعلى سبيل المثال، كان معدّل النّموّ الاقتصاديّ السوريّ، في سبعينيّات القرن الماضي، أعلى معدّل نموٍّ في المنطقة العربيّة بأسرها، حيث بلغ ١٠،٥%، لكنَّ عمليّة نهب المال العامّ شديدة الجشع جعلت حصّة كبيرة من ثمار هذا النّموّ الاقتصاديّ المرتفع جدًّا، تذهب إلى الشّرائح البيروقراطيّة الحكوميّة، والسّياسيّة، والعسكريّة، والأمنيّة، العليا(١٥/١).

[٣] سنعمد في توثيق ما نستشهد به من دراسات الباحث الأخيرة المتعلقة بالثّورة السّوريّة، إلى وضع رقمين: الأوّل يشير إلى رقم الدّراسة، والثّاني يشير إلى رقم الصفحة. مع ملاحظة أنّ الدّراسة الخامسة تضم ٥ أجزاء وأرقامها هي من ٥-١ إلى ٥-٥، ومثال ذلك (٥-١٠/٢) بما يعني الصفحة ١٠ من الجزء الثاني من الدراسة الخامسة.

وتبيِّن الأبحاث، وبالأرقام المذهلة بمأساويّتها، مدى الدّمار الهائل والكارثيّ الّذي لحق بالاقتصاد السّوريّ، وبشريحةٍ كبيرةٍ جدًّا من السّوريّين، بسبب السّياسات الاقتصاديّة التّحريريّة "اللّيبراليّة" الّتي سارت تصاعديًّا منذ عام ٢٠٠١، إلى أن بلغت ذروتها بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠. فقد انتقل الاقتصاد السوريّ من "سيناريو لعنة الفراعنة"، الّذي يعني «محاكاة سياسات الانفتاح الاقتصاديّ المصريّة بشكلٍ مخفّفٍ ومتأخّرٍ نسبيًّا»(١٩/١)، إلى "المكسكة"، أي إلى محاكاة تجربة المكسيك، الّتي كانت وبالًا على هذا الاقتصاد، وتراجع عنها بعد ذلك. فهي تقوم على التّحرير الكامل للاقتصاد، من دون أن يسبق ذلك أو يرافقه، أيُّ عمليّة تمكينٍ لهذا الاقتصاد. وقد كان لهذه السّياسة الاقتصاديّة التي اتّبعها النّظام السّوريّ، ابتداءً من عام ٢٠٠٦، نتائج كارثيّة على الاقتصاد السوريّ وعلى شرائحَ واسعة من السّوريّين. فَتَحتَ عنوان الانتقال من مرحلة "الاقتصاد المركزيّ" إلى مرحلة ما سُمّي بـ "اقتصاد السّوق الاجتماعيّ"، والّتي تعني عمليًّا الانتقال من "**التسلطيّة البيروقراطيّة**" إلى "**التسلطية الملبرلة**"، جرى تطبيق "برنامج ليبراليٍّ ساذجٍ"، بعيدًا عن أيّ إصلاحٍ مؤسّساتي أو تنمويّ، حيث سُخِّرت عمليّة تحرير الاقتصاد لمصلحة شريحة جديدة من رجال الأعمال، أسماها الباحث بـ "**الذّئاب الشابّة**". وقد تحالفت هذه "الذّئاب" لتكوين عددٍ من الشّركات القابضة، كان أهمّها على الإطلاق شركة "شام القابضة" التي سيطرت على ٦٠% من النّشاط الاقتصاديّ السّوريّ، وفقًا لأقوال **رامي مخلوف** زعيم هذه "الذّئاب"، وكبير المساهمين في هذه الشّركة(٢٠/٢).

وقامت شراكة غير متوازنة بين الشّركات القابضة والدّولة، خضعت فيها الحكومة «لهذه الشّركات ولمصالح نخبها أكثر ممّا أُخضِعت هذه الشّركات والمصالح إلى سياسات الدولة»(٢١/٢). وأهملت هذه الشّركات القطاعين الزّراعيّ والصّناعيّ بالكامل تقريبًا، لصالح التّركيز على «المشاريع الخدميّة ذات الرّبح السّريع، والموجّهة إلى تلبية طلب الطّبقات الأغنى والأقوى من الخدمات »(٢٢/٢). وفي ظلّ نشوء ما يُسمّيه الباحث بـ "**رأسماليّة الحبايب والأقارب**" أو "**رأسماليّة المحاسيب**"، جرى التّخلي عن "**فلسفة الملعب المنبسط**" الّتي تقوم على آليّة الشّفافيّة والإنصاف داخل عالم الأعمال، والشّفافيّة والنّزاهة والوصول إلى المعلومات(٣٠/٢)، لصالح تبنّي نظام **احتكار القلّة**. ويعدّ قطاع الاتّصالات وشركتاه نموذجًا لهذا الاحتكار، حيث رُوعيت مصالح رجال الأعمال على حساب مصالح الدّولة، وجرى تمويه الاحتكار بواجهة قانونيّة هي "العقود بالتّراضي"(٢٨/٢). وهكذا ساد الفساد بنوعيه: "الصّغير" المرتبط بعدم التّناسب بين الأجور والأسعار،

و"الكبير" المرتبط بشبكات و"دهاليز" نصف مرئيّة بين رجال الأعمال والبيروقراطيّة، بما يسمح بالحديث عن شبكة مافيوزية متعدّدة الأذرع في الأجهزة البيروقراطيّة المختلفة(٣٠/٢). ومن الطّبيعي أن تفضي "رأسماليّة المحاسيب" إلى تركّز الثّروة في قبضة فئة مختارة من المستثمرين، لدواعٍ مصلحيّة أو سياسيّة(٣١/٢). وقد أدّت هذه السّياسات الاقتصاديّة، والفساد المؤسِّس لها والنّاتج عنها، إلى انهيار أهمّ قطاعين اقتصاديّين، وهما: الصّناعة والزّراعة.

الصّناعة: إنَّ اختزال الإصلاح الاقتصاديّ إلى تحريرٍ تجاريّ، واقتران ذلك بهدر التّصنيع، وبتجميد مشاريع القطاع العامّ الصناعيّ وأفكار ومشاريع إصلاحه كافّة، دفع هذا القطاع ليلقى مصيره المحتوم وهو "الموت السّريريّ"(٧/٢).

الزّراعة: تعرّضت بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ إلى أسوأ موجة جفاف مرّت بها منذ عقود طويلة، وقد ترافق ذلك مع عمليّة تحرير القطاع الزراعيّ، ورفع الدّعم عن مستلزمات الإنتاج الذي بلغ ذروته في رفع الدّعم عن المشتقّات النفطيّة عمومًا، وعن المازوت (الديزل) خصوصًا؛ ممّا ألحق كوارثَ حقيقيّة بالقطاع الزراعيّ، وبالمشتغلين فيه(٤٣/٣)، حيث أدّى ذلك في محافظة الحسكة مثلًا، إلى هجرة ربع السكّان بحثًا عن لقمة العيش، وتراوحت نسبة الهجرة في القرى المنكوبة بين ٥٠ و٧٥%(٤٤/٣). وقد واجهت الحكومة السوريّة انكشاف الكارثة في الزّراعة، والاقتصاد الوطنيّ، والبشر المهاجرين، بـ "عقليّة الإطفائيّ" الذي يصل بعد أن يشتعل الحريق. لكنَّ ذلك لم يعوّض آثار السّياسات التّحريريّة المجازِفة إلّا تعويضًا جزئيًّا(٤٥/٣). وأدّى ذلك كلّه إلى انخفاض عدد المنخرطين في القطاع الزراعيّ انخراطًا مباشرًا أو غير مباشر، من ١,٤ مليون شخص إلى نحو ٨٠٠ ألف شخص، في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨، أي بنسبة ٤٤%(٥-٤/٤).

وتبيّن معايير القراءة التّنمويّة أنَّ **ارتفاع معدّل النّموّ الاقتصاديّ** خلال العشريّة الأخيرة قد ترافق مع **ازدياد أعداد الفقراء وتدهور أوضاعهم بشدة**، فأصبح أكثر من سبعة ملايين شخص، أي نحو ٣٤,٣% من سكّان سوريّة، يعيشون تحت خطّ الفقر(٨/٣). وارتفع معدّل التضخّم (وهو ألدُّ أعداء الفقراء) خلال العقد الأخير ارتفاعًا كبيرًا، ووصل إلى ١٥,١٥% في عام ٢٠٠٨، نتيجة تضافر الآثار الموضوعيّة والسّياسيّة، ونتيجة إجراءات رفع الدّعم ورفع سعر الطّاقة والمشتقّات النّفطيّة وعددٍ كبيرٍ من السّلع(١٠/٣-١١). وعزّزت

السّياسات الضّريبيّة تشوّهات توزيع الدّخل، فخُفِّضت الضّرائب المباشرة على الأرباح الحقيقيّة الّتي تمسّ الطّبقات الغنيّة خصوصًا (وأصبح معدّلها من أدنى معدّلات الضّرائب في العالم)، وزيدت الرّسوم والضّرائب غير المباشرة التي تتحمّل أعباءَها الفئات الواسعة من المجتمع(١٢/٣). وهكذا، يمكن الحديث عن زيادة عمليّة إفقار فئات واسعة من الشّعب، بالتّوازي مع عمليّة محاباة القطاع الخاصّ ورجالاته أو "ذئابه" المئة على وجه الخصوص. أمّا **البطالة**، فمع أنَّ الأرقام السّوريّة الرّسميّة تشير إلى انخفاض معدّل البطالة من ١٢,٣% في عام ٢٠٠٤ إلى ٨,١% في عام ٢٠٠٩، إلا أنَّ الباحث يبيِّن أنَّ المعايير الواقعيّة تُظهر أنَّ معدّل البطالة يتجاوز ١٦,٥%، أي ما يعادل ٣,٤ ملايين عاطل عن العمل(١٢/١).

تُظهر هذه الأرقام وغيرها مدى قدرة الباحث على إظهار الواقع الاقتصاديّ المُزري الّذي عاشه معظم السوريّين بدرجاتٍ متفاوتة، وبطريقةٍ أو بأخرى. ويمكن القول إنَّ الباحث كان قد تنبّأ، منذ عام ٢٠٠٥، بالنّتائج الكارثيّة لعدم قيام السّلطة الحاكمة في سوريّة بإصلاحٍ شاملٍ وكاملٍ. فتحتَ عنوان "**سورية ٢٠١٠: الإصلاح أو الكارثة**" كتب الباحث: «يمكن القول بالفم الملآن، ومن دون أيّ تلعثمٍ، إنه ما عاد أمام سوريّة الوضع الراهن من طرقٍ أو من خياراتٍ متعدّدةٍ، بل بقي طريقان لا ثالثَ لهما هما: الإصلاح الكامل بسلّته المتكاملة السياسيّة والاقتصاديّة والإداريّة والتنمويّة البشريّة وفق معايير الإدارة الرّشيدة الديمقراطيّة لنظام الحكم والمجتمع، أو الكارثة»[٤].

لكنّ تحليل خلفيّة الثّورة هو تحليل اقتصاديٌّ بالدّرجة الأولى، وينزلق أحيانًا إلى الاقتصادويّة[*]. ولا يؤثّر ذلك في مشروعيّة الأبحاث، لكنَّه يشير إلى محدوديّة هذه المشروعيّة. لكن ما المقصود بالاقتصادويّة هنا؟ وأين، وكيف، ظهرت هذه الاقتصادويّة في هذه الأبحاث عن خلفيّة

الثّورة السوريّة؟ ولماذا، وكيف، أدّت هذه الاقتصادويّة إلى وضع حدود لمشروعيّة هذه الأبحاث؟

لابدّ من الإشارة هنا إلى أنَّ الباحث يستخدم هذا المصطلح (الاقتصادويّة) ليشير إلى المقاربة "الاقتصاديّة" التي تهتمّ، حصريًّا تقريبًا، بأرقام النّموّ أو كمّه، من دون الاهتمام بالتّنمية وبالأبعاد أو الأسباب أو النّتائج

[٤] محمد جمال باروت، "سورية ٢٠١٠: الإصلاح أو الكارثة"، **التجديد العربي**، ٢٠٠٥/٠٦/٠٢.
http://arabrenewal.info/كتاب-عاديين/٦٧٧٢-سوريا-٢٠١٠-الإصلاح-أو-الكارثة.html

[*] سنقوم بتفصيل المعنى المقصود بهذا النوع من "الاقتصادوية" وأشكال ظهورها في الأبحاث، تدريجيا، وابتداءً من متن الصفحة الحالية.

الاجتماعيّة والسياسيّة والبيئيّة.. إلخ، المرتبطة بهذا النموّ عضويًّا. وبدلًا عن هذه المقاربة الضيِّقة، يقول الباحث إنَّ مقاربته للموضوع ستكون مقاربة "تنمويّة"، تهتمّ بالعوامل التي يمكن وصفها بـ"أسباب الثّورات والتّوتّرات الاجتماعيّة–السياسيّة المندلعة في أكثر من بلدٍ عربي". ويشير الباحث، في هذا الصّدد، إلى أربعة أسباب، يمكن تلخيصها في ما يلي:

١– سيادة نمط التنمية التسلّطي في نظمٍ بوليسيّةٍ أو نصف بوليسيّة، والذي أفضى نمطيًّا إلى تساقط ثمار النموّ في سلّة "رأسماليّة الحبايب والقرايب".

٢– سيادة البنى التسلطيّة–الأمنيّة في العلاقة بين الدّولة والمجتمع، بدلًا عن سيادة بُنى القانون.

٣– ارتفاع التوتّر بين العرض الدّيموغرافيّ الكبير والطّلب الاقتصاديّ المحدود، وما يرافق ذلك من ارتفاع معدّل البطالة والتّهميش الاقتصاديّ–الاجتماعيّ.

٤– تشوّهات تساقط آثار التّنمية على الأقاليم، وخلق فجواتٍ بين شمال وجنوب في داخل التّشكيلة الوطنيّة الواحدة(١/٥–٦).

ويؤكّد الباحث أنَّه «لفهم العوامل الداخليّة العميقة التي تقف خلف الأحداث، لا بدّ من العودة إلى جذور هذه العوامل، ومقاربة كيفيّة اشتغال ديناميّاتها، وتطوّر مؤشّراتها ومظاهرها»(١/٦). ويرى الباحث في "المقاربة التنمويّة"، «إحدى أهمّ المقاربات التي تسمح بفهم هذه العوامل على مدى سلسلةٍ زمنيّةٍ طويلةٍ نسبيًّا، وتقدير مشاهدها الاحتماليّة»(١/٦).

توضّح هذه الإشارات السّابقة أنَّ الباحث لم يحدّد خياره البحثيّ بدراسة الخلفيّة الاقتصاديّة–الاجتماعيّة فحسب. فكما هو واضحٌ أيضًا من عنوان الأبحاث، فإنَّ الباحث يدرس أهمّ العوامل والأسباب المكوِّنة لهذه الخلفيّة. وفي حديثه عن هذه الأسباب يتحدّث الباحث عن أسباب اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة وأمنيّة... إلخ، لكنَّ التركيز في الأبحاث ينبني على الأسباب والعوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة المرتبطة بدراسة "البنى التسلطيّة–الأمنيّة" التي ذكرها الباحث نفسه، في حديثه عن أسباب الثّورات أو التوتّرات الاجتماعيّة–السياسيّة في سورية وبعض البلدان العربيّة الأخرى. وهكذا تتجنّب الأبحاث نوعًا من "الاقتصادويّة" لصالح تبنّي نوعٍ آخر. وهذا النّوع الأخير هو المقصود عندما نتحدّث عن اقتصادويّة هذه الأبحاث.

المقصود بالاقتصادويّة إذًا، هو التّركيز على البعد أو العامل الاقتصاديّ بوصفه السّبب الأوّل أو الرّئيس الذي يفسّر العوامل والأبعاد الأخرى (السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة... إلخ) التي تصبح ثانويّةً أو هامشيّةً، مقارنةً بالبعد أو العامل الاقتصاديّ. وقد ظهرت هذه الاقتصادويّة في عدّة أنماط. يمكن الإشارة في البداية إلى أنَّ التأكيد المتكرّر على وجود عوامل أو أبعاد مختلفة لخلفيّة الثورة السوريّة، كان يترافق مع ذكر البعد الاقتصاديّ على أنّه أوّل هذه الأبعاد؛ كما أنَّ تحليل البعد الاقتصاديّ قد شغل المساحة الأكبر في دراسة هذه الخلفيّة. وبغضّ النّظر عن هذه القرائن الشكليّة، فإنَّ اقتصادويّة الأبحاث تظهر بوضوح في بعض المضامين الصّريحة لبعض التّقريرات أو الأحكام الواردة في هذه الأبحاث. فيشير الباحث في حديثه عن الخطّة الخمسيّة العاشرة "٢٠٠٦-٢٠١١"، إلى أنَّ عدم تنفيذ هذه الخطّة، وتقلّص الإصلاح إلى عمليّة تحرير أشبه ما تكون بطريقة "المكسكة"، كان بداية «نقطة تحوّل اقتصاديّة-اجتماعيّة جديدة **ستفسّر ما جرى وما يمكن أن يجري من أحداث**»(٣٢/١).

ويجب التّأكيد هنا، أنَّ خطّة الإصلاح التي تشيد بها الأبحاث وتقرّظها، وتعطيها هذه القوّة التفسيريّة الهائلة، لا تتضمّن أيَّ إصلاحٍ سياسيّ، وإنّما كانت تقتصر – وفقًا لهذه الأبحاث – على كونها «خطّة تأشيريّة لإنجاز عمليّة تحوّل **اقتصاديّ-اجتماعيّ** عميقة، تنقل سوريّة من مرحلة الاقتصاد المركزيّ إلى اقتصاد السّوق الاجتماعيّ، وتتبنّى سياسات "مناصرة" الفقراء، وتطوير المناطق الفقيرة والمهمّشة، وإدماجها في عمليّة التّنمية»(٣٠/١). فهذه الخطّة هي إذًا خطّة إصلاح اقتصاديّ-اجتماعيّ، ولا تتضمّن أيَّ إصلاحٍ سياسيّ فعليّ؛ لكن، وفقًا للباحث، كان يمكن لتطبيقها أن «يفتح الباب أمام الإصلاح السياسيّ»(٣٠/١).

السّؤال الأساسيّ المطروح هنا: هل يمكن تحقيق أيّ إصلاحٍ اقتصاديّ-اجتماعيّ، في سورية، من دون أن **يترافق** هذا الإصلاح مع إصلاحٍ سياسيّ حقيقيّ، شاملٍ وجذريّ، أو **يُسبق** به؟ يبدو أنَّ الإجابة التي يمكن استخلاصها من الأبحاث، عن هذا السّؤال– وفقًا لما ذكر سابقًا – هي بالإيجاب. لكنّ ذلك يتناقض تناقضًا صارخًا مع تحليل الباحث نفسه لبنية الأوضاع الاقتصاديّة في سوريّة، في أبحاثه الأخيرة، وفي مقالات أو مناسبات سابقة؛ وهو يتناقض، في كلّ الأحوال، مع ما نراه ترابطًا ضروريًّا، وعلاقةً جدليّةً أساسيّةً، بين الأبعاد السّياسيّة والاقتصاديّة لأيِّ إصلاحٍ مؤسّساتيّ، كان يمكن أن يطبّقه النّظام الحاكم في سورية خلال العقود الأخيرة، أو يمكن لأيِّ نظام جديد تطبيقه مستقبلًا.

النّظام الحاكم في سورية هو – وفقًا للباحث – نظامٌ تسلّطيٌّ، لكنَّ الاهتمام انصبّ، في دراسة خلفيّات الثورة السوريّة، على تحليل الشّكل أو النّمط الاقتصاديّ لهذه التسلطيّة (بيروقراطيّة أو متلبرلة)، أكثر من الاهتمام بإظهار الطّابع التسلطيّ لهذا النّظام وتحليله. وقد أدّى غياب هذا التّحليل إلى إعطاء قيمة مبالغ فيها للبعد الاقتصاديّ، بحيث غدا هذا البعد مفسِّرًا "لما جرى ولما يمكن أن يجري من أحداث". ففي مناقشة الوضع الاقتصاديّ في سورية خلال العقد الأخير عمومًا؛ وسيرورة وضع الخطّة الخمسيّة العاشرة؛ وما كان يمكن أن تحقّقه؛ ونتائج عدم تطبيقها خصوصًا، يجري الحديث عن صراعٍ كان سائدًا بين "تحريريّين" (وهم المؤيّدون لتحرير الاقتصاد ولبرلته)، و"تصحيحيّين" (وهم المعارضون لتحرير الاقتصاد، والمساندون للدّور المركزيّ للقطاع العامّ)، و "تنمويّين" (يحاولون التوفيق النسبيّ بين التّحرير والتّصحيح، من دون امتلاك رؤية واضحة في هذا الخصوص). وتُحال هذه الاتّجاهات الثّلاثة إلى أطرافٍ مختلفةٍ في ما أسماه الباحث بـ "**السّلطة الاسميّة**"، المكوّنة من "الأدوات الحزبيّة والسياسيّة"، ويُغيِّب إلى حدٍّ كبير دور ما يسمّيه "**السّلطة الفعليّة**"[٥]، المتجسّدة في القيادات الأمنيّة–العسكريّة. والسّؤال هنا: كيف يمكننا أن نتحدّث عن مشاكلَ أو حلولٍ أو جذورٍ اقتصاديّةٍ–اجتماعيّةٍ للأوضاع المتأزّمة في سوريّة، إذا كانت السّلطات الأمنيّة–العسكريّة هي «الّتي تتّخذ القرارات الأساسيّة»، وهي «من ينتج كوادر السّلطة الاسميّة وممثّليها في كافّة الأجهزة السياسيّة والتمثيليّة والإداريّة – من المختار إلى الوزير –»(٥–١/٥)؟ ألا يبيِّن تمييز الباحث وتوصيفه لأدوار السّلطتين "الفعليّة والاسميّة" أنَّه لم يكن بمقدور السّلطة الاسميّة (الحكومة وحزب البعث والجبهة الوطنيّة التقدميّة.. إلخ) أن تقرّ أيَّ إصلاحٍ اقتصاديٍّ حقيقيٍّ أو تنفّذه؟

يفضي القيام بمثل هذا الإصلاح بالضّرورة إلى الإضرار بالمصالح الاقتصاديّة وغير الاقتصاديّة لأفراد السّلطة الفعليّة والمقرّبين منها؛ ولهذا فهو غير ممكن، ضمن هذه الظّروف. وتتضمَّن الأبحاث أمثلةً كثيرةً تشير إلى وقوف أفراد السّلطة الفعليّة في وجه أيّ محاولة لتحقيق أيّ إصلاحٍ اقتصاديّ – مهما بلغت درجته – يمكن أن يمسّ مصالحهم ونفوذهم. ففي عهد الأسد الأب مارست **الشّرائح البيروقراطيّة الحكوميّة والسياسيّة والعسكريّة والأمنيّة العليا** ضغوطًا كبيرةً على الرّئيس لإقالة حكومة الكسم، نتيجة لاصطدام مصالح هذه الشّرائح، والشّرائح المرتبطة بها، ببعض سياسات هذه الحكومة. وقد أقيلت هذه الحكومة بالفعل

[٥] يقول الباحث: إنّ السّلطات الأمنيّة والعسكريّة عمومًا هي السّلطة الفعليّة، والأدوات الحزبيّة والسّياسيّة هي السّلطة الاسميّة الّتي تحكم باسمها السّلطة الفعليّة»(٥-١/٥).

في عام ١٩٨٧(١٧/١). وتكرّر الأمر نفسه تقريبًا في عهد الأسد الابن، حيث اعترفت الحكومة – على لسان الدردري، نائب رئيس مجلس الوزراء للشّؤون الاقتصاديّة في حكومة العطري – «بأنَّ الحكومة باتت عاجزةً عن السّير بعمليّة الإصلاح إلى مستوى تنافسيّ بسبب معارضة رجال الأعمال وفئات بيروقراطيّة نافذة»(٢١/٢).

انطلاقًا من ذلك، يمكن أن نخلص إلى القول إنَّه لا يمكن تحقيق أيّ إصلاحٍ اقتصاديّ–اجتماعيّ حقيقيّ في سورية، ما دامت أجهزة الأمن «متغوّلة بشكلٍ مفرطٍ في علاقة الدّولة بالمجتمع»(٢٨/٤)، أي ما دامت «تتدخّل في أيِّ شيء أكان في نطاق وظائفها أم لا(١١/٤). وحتّى إذا سلَّمنا بأنَّ انتقال نظام الحكم في سورية، خلال العقد الأخير، من التسلّطيّة البيروقراطيّة إلى التسلطيّة المتلبرلة، قد ترافق مع الانتقال من تسلطيّة "صلبة" أو "قاسية" إلى تسلطيّة "مرنة" أو "ليّنة"، فإنَّه لا يمكن وصف هذا الانتقال الأخير بأنّه جوهريّ إلّا من ناحية الكمّ (كمّ الاستخدام)، والشّكل (شكل استخدام السّلطة للتّسلّط)، وليس من ناحية الكيف والمضمون (طبيعة السّلطة وبنيتها أو تركيبها). ولهذا، فحتّى إذا سلَّمنا بـ «حدوث تغيّرات جوهريّة في شدّة قوّة التّسلّطيّة طوال العشريّة الأخيرة»(١٢/٤)، فإنّنا نشدّد على أنَّ هذا التّغيير لم يؤثّر في طبيعة أو بنية هذا النّظام الّذي بقي نظاما تسلّطيًّا أمنيًّا–عسكريًّا بامتياز. ومن دون القيام بإصلاحٍ سياسيّ حقيقيّ يشمل طبيعة وبنية النّظام الأمنيّ–العسكريّ القائم، لا يمكن تصوّر تطبيق أيّ إصلاحٍ حقيقيّ أو نجاحه، لا في المجال الاقتصاديّ، ولا في غيره من المجالات. فهل يمكن إصلاح قطاع التّعليم مثلًا من دون القضاء على الهيمنة والتدخّلات الأمنيّة–الحزبيّة في كلّ صغيرة وكبيرة فيه؟

ويعدّ الفساد بنوعيه عمومًا، والكبير منه خصوصًا، عقبةً أساسيّةً لا يمكن تجاوزها من دون معالجة جذرها الكامن في النّظام الأمنيّ–العسكريّ، وفي هيمنة هذا النّظام على كلِّ مؤسّسات الدّولة والمجتمع. وتجدر الإشارة إلى أنَّ التّخفيف الكمّيّ النسبيّ للقبضة الأمنيّة وللتّطبيق الصّارم والتعسفيّ – والذي ظهر مثلا في التّقليل أحيانا من استخدام حالة الطّوارئ – لا يعبِّر عن تغيُّرٍ في طبيعة وتوجّهات النّظام السياسيّ الأمنيّ–العسكريّ المستعدّ دائمًا لاستخدام كلّ أنواع القمع الضروريّة لتحقيق ما يريده، ولتأكيد ذلك، يمكن الإشارة إلى الحملة الشّديدة التي شنّتها قوّات الأمن، بين أواخر عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١، ضدّ المطلوبين الفارّين من العدالة. فقد كانت هذه الحملة «شديدة، وذات طابع بوليسيّ، وسمّمت الحسّ بالأمن في الحياة اليوميّة،

ووضعت المدن في مناخ الطّوارئ الاحتياطيّ من جديد، لأنّها شملت حتّى الذين ارتكبوا مخالفات بسيطة، وتمّت خارج القنوات القضائيّة في التّوقيف»(٢٩/٤).

من حيث المبدأ، ليس بإمكان أيّ عمليّة إصلاح في سورية أن تنجح إلّا إذا كانت **جذريّة** بحيث تعالج أسس الفساد والإفساد البنيويّين، و**شاملة**؛ بحيث تشمل الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المختلفة. وهذا التّلازم الضّروري بين جذريّة الإصلاح وشموليّته ليس أمرًا طارئًا أو جديدًا، كما يوحي الحديث عن إهدار وتضييع فرصة الإصلاح المؤسّس، الذي تجسَّد في الخطّة الخمسيّة العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١١ التي لم يوافَق عليها ولم تطبّق. فالباحث يشير إلى أنَّ «هذه المحاولة هدرت وضاعت بشكلٍ ما عاد فيه ممكنًا النّظر إلى المنهج الإصلاحيّ المؤسّسيّ إلّا بمفاهيمَ إصلاحيّة خالصة»(٤٨/٣). وبدلًا عن القول إنَّه **ما عاد** بالإمكان تحقيق إصلاح اقتصاديّ-اجتماعيّ مؤسسيّ في سورية، إلّا بالتوازي والتّشابك مع إصلاح سياسيّ يهدف إلى تحقيق التّحوّل الدّيمقراطيّ أو التحوّل إلى الديمقراطيّة، كان ينبغي التّشديد على أنَّ هذا التّوازي والتّشابك هو أمرٌ **كان ومازال** ضروريًّا. والباحث نفسه أكَّد في الماضي (٢٠٠٥) الترابط الوثيق بين التّنمية، من جهة، والديمقراطيّة والحرّية، من جهة أخرى، فكتبَ ببلاغةٍ وحكمةٍ في هذا الخصوص: «ومن المستحيل جدًّا في سوريّة تصوّر تنمية من دون حرّية وحكم رشيد ديمقراطيّ [...]. الديمقراطيّة هي هنا تنمية كما أنّ التّنمية هي ديمقراطيّة أو بلغة أمارتيا سن التنمية حرية»[٦].

إنّ الإيحاء بإمكانيّة الفصل بين الإصلاحين السياسيّ والاقتصاديّ-الاجتماعيّ يتّفق ويتقاطع مع المزاعم التي تطلقها السّلطة السّوريّة، منذ سنواتٍ طويلة، حيث كانت تؤكّد أولويّة الإصلاح الاقتصاديّ، وتؤجّل الوفاء بكلّ وعود الإصلاح السياسيّ التي أطلقتها. وتتضمّن الأبحاث أمثلة تشير إلى رفض السّلطة السّوريّة القيام بأيّ إصلاح سياسيّ، وإلى عدم تنفيذ الوعود التي تطلقها في هذا الصّدد. ففي عام ١٩٨٩، وعد الأسد الأب بإجراء إصلاحات سياسيّة، لكنّه لمْ يَفِ بوعوده، فـ«خابت آمال القوى والفعاليّات السياسية التي هيّأت نفسها للاندماج بآليّات النّظام الاستيعابية»(٢١/١). واقتصرت الإصلاحات على السّماح بنوع من التعدديّة

---

[٦] محمد جمال باروت، "التحريرية السورية أمام امتحان مزدوج"، **التجديد العربي**، ٢٠٠٥/٠٩/٢٩.
http://arabrenewal.info/كتاب-عابرين/٨٦٣٧-التحريرية-السورية-أمام-امتحان-مزدوج.html
ويشير الباحث هنا، إلى عنوان ومضمون الكتاب التالي: أمارتيا صن، **التنمية حرية**، ط١، (عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٠٣، مايو / أيار ٢٠٠٤).

الاقتصاديّة، وعلى وصول بعض "المستقلّين" من ممثّلي القطاع الخاصّ إلى عضويّة مجلس الشّعب، بالإضافة إلى الإفراج عن عددٍ كبيرٍ من المعتقلين السياسيّين. وتكرّر الأمر مع وصول الأسد الابن، فقد علّق الكثيرون الآمال على من روّج له بوصفه قائدَ "مسيرة التّطوير والتّحديث". وأطلق الأسد الابن في "خطاب القسم، وعودًا تتعلّق باحترام "الرّأي والرّأي الآخر"، وبالإصلاح المؤسّساتيّ، وبتجديد الحياة السّياسيّة العامّة، إلخ. وظهرت في هذا السّياق المنتديات الثّقافيّة–السياسيّة التي كوّنت حركةً مُطالبةً بالديمقراطيّة والإصلاح والتّغيير، واصطلح على تسميتها بـ "ربيع دمشق". لكنّ هذا الرّبيع تحوّل خلال أشهر إلى خريف، وتساقطت المنتديات الواحد تلو الآخر، وجرى التّضييق على النّاشطين، واعتقال بعضهم، «وشكّل ذلك فرصة ضائعة لتجديد الحياة السياسيّة وتفعيل المشاركة المجتمعيّة »(١٤/١). وفي العقد الأخير لم تقم السّلطة بأيِّ إصلاحٍ سياسيّ، واقتصرت التوجّهات الإصلاحيّة على محاولات "اللّبرلة" وتحرير الاقتصاد، من دون أيّ محاولة لـ "دمقرطة" النّظام والحياة السياسيّة. وحتّى الوعود المحدودة التي أطلقتها السّلطة، في هذا الصّدد، في عام ٢٠٠٥، لم تُنَفّذ، واقتصر الأمر على عمليّات اللّبرلة الاقتصاديّة التي لا تستحقّ – وفقًا للباحث نفسه – أن تُسمّى إصلاحًا حقيقيًّا. وقد أصرَّ الرّئيس بشّار – في آخر حديثٍ صحفيّ له قبيل انطلاق الثورة السوريّة – على تعليق القيام بإصلاحات جدّية تتجاوز حدود العمليّات "التجميليّة"، وأشار إلى أنّه "كي يكون واقعيًّا" "فإنَّ علينا أن ننتظر حتّى الجيل القادم لنحقّق هذا الإصلاح"(٥–٧/١).

ولا تتجلّى اقتصادويّة الأبحاث في التّركيز على البعد الاقتصاديّ–الاجتماعيّ لخلفيّة الثّورة السوريّة فحسب، بل تبدو أيضًا في عدم تضمُّنها أيّ تحليلٍ لبنية "**السّلطة الفعليّة**" وتركيبها ودورها عمومًا، و"**مؤسّسة الرئاسة**" خصوصًا. ويجب الإشارة بدايةً إلى أنَّ الرّئيس في سورية هو، في آنٍ واحد، رأس السّلطتين: الفعلية (المؤسّسات الأمنيّة والعسكريّة) والإسمية (حزب البعث، والجبهة الوطنية التقدّمية، والحكومة). ولهذا يبدو غريبًا ومنافيًا للموضوعيّة، تغييبُ دور الرّئيس أو مؤسّسة الرّئاسة في دراسة وضع سورية خلال العقد الأخير. ويجب الإشارة هنا إلى أنَّ من الأسباب المبرِّرة للتركيز حصريًّا على العقد الأخير من تاريخ سورية، في دراسة خلفيّة الثورة السوريّة، هو أنّ بداية ذلك العقد، توازت مع بداية تولّي رئيس جديد لمقاليد الحكم في سورية. ويُعدّ ذلك أحد الأسباب المقنعة، التي تبرِّر اقتطاع هذه الفترة التاريخيّة بعينها، وإخضاعها للدّراسة والتّأريخ والتّحليل. لكنّ الانتباه لهذا الأمر، يجعل غياب أو تغييب دور الرّئيس ومسؤوليّته في ما حصل

ويحصل، أمرًا مستغربًا وغير معقولٍ نسبيًّا. إذ إنّ هذا الغياب أو التّغييب –بغضّ النّظر عن الأسباب– يضع حدودًا لشمولية الأبحاث و"موضوعيّتها"، ويضعف كثيرًا من مدى قدرتها على الإمساك المعرفيّ بالواقع المدروس.

وتكرِّس الأبحاث الاعتقاد الشّائع، في النّظم التسلطيّة، بأنَّ "الرّئيس طيّبٌ"، بينما "الفاسد والمتسلّط هم من يحيطون به أو حاشيته"(٥–١/٧). ويظهر ذلك التّكريس بطريقتين: الأولى هي تجنّب ذكر دور الرّئيس ومسؤوليّته في ما حصل ويحصل في سورية؛ وتكمن الثانية في التّركيز على دور أشخاص وجهات أخرى، وتحميلها المسؤوليّة بأكملها تقريبًا عن هذه السلبيّة أو تلك. ففي الحديث عن قمع النّظام لحركة ربيع دمشق ٢٠٠٠–٢٠٠١، يشير الباحث إلى أنَّ «القيادة السياسيّة السوريّة، بما في ذلك القيادة الأمنيّة، أوقفت هذه الحركة، وضيَّقت على كوادرها، مقدّمةً بعضهم إلى المحاكم، ورامية بهم إلى السجون»(١٤/١). لكن من المقصود بالقيادة السياسية هنا؟ هل يعني ذلك أنَّ الرئيس بشّار، بوصفه رأس هذه القيادة، يتحمّل – جزئيًّا على الأقلّ – مسؤوليّة قمع حركة ربيع دمشق؟

يوحي النصّ، بل ويؤكّد، بأنَّ الإجابة عن السّؤال الأخير هي النّفي. فمن جهةٍ أولى، يوضع تعامل القيادة السياسيّة مع هذه الحركة، في حالة تضادٍّ وتعارضٍ مع «ما وعد به خطاب القسم من "احترام الرّأي والرّأي الآخر"»(١٤/١)، ومن جهةٍ ثانيةٍ، يشار إلى أنَّ هذه القيادة فكّرت في حركة "ربيع دمشق" «في ضوء آليات الإقصاء التسلطيّة التقليديّة التي اعتادت عليها طيلة سنواتٍ طويلةٍ»(١٤/١). ويشير الاقتباس الأخير – بوضوح– إلى الاعتقاد بأنَّ الرئيس بشّار لم يكن أحد أطراف القيادة السياسية التي قامت بقمع حركة "ربيع دمشق"؛ فقد وقع هذا القمع بعد بضعة أشهر من تنصيبه رئيسًا، في حين أنَّ القيادة السياسيّة التي يتحدّث عنها النصّ هي تلك التي اعتادت على آليّات الإقصاء طوال سنواتٍ طويلةٍ. وتُحمَّل القوى البيروقراطيّة العليا الخائفة من الإصلاح والمعارضة له عمومًا، وعبد الحليم خدام بوصفه مركز تلك القوى آنذاك خصوصًا، مسؤوليّة قمع حركة "ربيع دمشق". أمَّا الرّئيس بشّار فقد كان، وفقًا للباحث، معارضًا لذلك، إذ أنَّه حاول «أن يعطي دفعة جديدة للحركة، واستأنفت المنتديات وحركة المثقّفين عملها، لكن ذلك كلّه توقّف في حملة الاعتقالات الانتقائيّة في ١٠–١١ أيلول / سبتمبر، فلقد وقعت أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر؛

واستغلّت البيروقراطيّة العليا هذه الأحداث لتشديد قبضتها، وإدخال توجّهات الإصلاح في مرحلة "الاحتضار"»(٢٧/١).

إنَّ المبالغة في تحميل خدّام مسؤولية عرقلة الإصلاح السياسيّ والاقتصاديّ جعلت الباحث يعنْون إحدى مقالاته في عام ٢٠٠٥، بطريقة تبشيريّة: "نهاية خدام: نهاية عهد". وفي هذه المقالة، صوّر خدام على أنَّه واحد «من "أعتى" المحافظين" النافذين والمؤثّرين والمبطّئين لعمليّة الإصلاح على مختلف مستوياتها الاقتصاديّة والسياسيّة الأساسية.»[٧]. فما الذي حصل في "العهد الجديد" الذي بشَّرت به هذه المقالة؟ على المستوى الاقتصاديّ، تحوّلت مراكز القوّة من "الذّئاب الهرمة" إلى "الذّئاب الشابّة"، لأنَّه «لم تتمّ موازنة ذلك بسياسات الحكم الرّشيد التي تقوم على تنافسيّة حقيقيّة اقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة تمنع الاحتكار والاستئثار أو تحدّ منهما على الأقلّ، وهي سياسات ديمقراطية بالضّرورة لكنّها قد تنطوي على ما هو فعّال أكثر من آليّات النظم الديمقراطية النّمطية.»[٨]. وهكذا، لم يحصل أيُّ إصلاحٍ سياسيّ حقيقيّ بعد رحيل من نُظر إليه على أنَّه "أحد أهمّ المعرقلين والمبطئين لعملية الإصلاح الاقتصاديّ والسياسي"، بل إنَّ البديل الاقتصاديّ الليبراليّ كان أكثر وحشيّةً من "شعبويّة" النظام الاقتصاديّ البيروقراطيّ السّابق، لأنَّه «لم تتمّ مزاوجته مع مبادئ وسلوكيّات وسياسات ومعايير الحكم الرشيد.»[٩]. وهذا يثبت مرّة أخرى أنَّه، حتى وفقًا للباحث نفسه، ليس بالإمكان القيام بأيّ إصلاح اقتصاديّ مالم يتزاوج ويترافق مع إصلاحٍ سياسيّ حقيقيّ.

ويظهر تغييب مسؤوليّة الرّئيس ودوره، في معظم النّقاط المثارة في الأبحاث. ففي الحديث عن الصّراع أو الخلاف، على المستوى الاقتصاديّ، بين "التحريريّين" و"التصحيحيّين" و"التنمويّين"، لم يشر مطلقًا إلى مسؤولية الرئيس ودوره وموقفه من هذا الصراع الذي أفضى، في البداية، إلى صياغة الخطّة الخمسيّة العاشرة، قبل أن تُرفض أجزاء منها، ثمّ تجميدها ووضعها على الرفّ لاحقًا، لصالح السّير في "البرلة" اقتصادية ساذجة أدّت إلى نتائجَ كارثية للاقتصاد السوريّ ولمعظم السوريّين. فما دور الرئيس في رأسماليّة

[٧] محمد جمال باروت، "نهاية خدّام: نهاية عهد"، **التجديد العربي**، ٢٠٠٥/٠٦/٢٣. http://arabrenewal.info/كتاب-عاديين/٦٩٦٢-نهاية-خدام-نهاية-عهد.html
[٨] محمد جمال باروت، "كي لا يكون تغير الموازين لصالح الذئاب الشابة"، **التجديد العربي**، ٢٠٠٥/٠٦/٣٠. http://arabrenewal.info/كتاب-عاديين/٧٠٢٥-كي-لا-يكون-تغير-الموازين-لصالح-الذئاب-الشابة.html
[٩] المصدر السابق.

"الحبايب والأقارب"؟ لماذا لم تُذكر، مثلًا، القرابة بين عائلة الأسد وعائلة مخلوف وهي أكبر المساهمين في شركة "شام القابضة" التي يسيطر مالكوها على أكثر من ٦٠% من النّشاط الاقتصاديّ السوريّ؟

يُعدّ تحليل العلاقة بين عائلات "الأسد" و"مخلوف" و"شاليش"، وغيرها من العائلات المقرّبة من السلطة، مدخلًا نموذجيًّا لتوضيح معنى مفهوم "اقتصاد القلّة والمحاسيب" الذي ساد في سورية، بتعابيرَ مختلفة، خلال السّنوات الأخيرة، ولتأكيد ضرورة التّرابط بين الأبعاد السياسيّة والاقتصاديّة–الاجتماعيّة لأيِّ إصلاحٍ مؤسساتيّ منشودٍ. ويمكن لهذا التحليل أن يتصدّى للإجابة عن أسئلة مهمّة، مثل: إلى أيِّ مدى يمكن وصف النظام السياسيّ في سورية بأنّه نظامٌ "عائليّ"، بالإضافة إلى كونه نظامًا أمنيًّا–عسكريًّا بامتياز؟ ألا يمكن النّظر إلى البعد العائليّ لتركيبة النّظام – والمتجسّد في ترؤّس أو سيطرة عائلات الأسد ومخلوف وشاليش على بعض أهمّ المؤسّسات السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة، إلخ – على أنّه عاملٌ جوهريٌّ ومؤسِّسٌ لكون الاقتصاد السوريّ هو منذ سنوات طويلة اقتصادًا للأقارب والحبايب والمحاسيب؟ ألا يمكن أن يفسّر ذلك عدم تطبيق السلطة، خلال العقود الماضية، لأيِّ إصلاحٍ سياسيّ، وإجهاضها في الوقت نفسه، أيَّ محاولة لتنفيذ إصلاحٍ حقيقيّ على المستويين الاقتصاديّ والاجتماعيّ؟ ألا يمكن لهذا التحليل أن يساعد ليس على فهم خلفيّة الثورة السوريّة فحسب، وإنّما أيضًا على فهم سيرورتها الحاليّة وآفاقها المستقبليّة ؟

سنرى في الفقرة التالية أنّه في تحليل الأشهر الخمسة الأولى من الثورة السوريّة وتأريخها يستمرّ الإحجام عن تحليل ودراسة بنية أو تركيب مؤسّسات السلطة الفعليّة عمومًا، ومؤسّسة الرئاسة خصوصًا. وسنرى أيضًا أثر هذا الإحجام في قدرة هذا التّأريخ والتّحليل على وصف الواقع المدروس، وعرضه بطريقةٍ متوازنةٍ وواضحةٍ و"موضوعيَّةٍ". وسنكتفي في دراستنا السّريعة والمكثّفة لهذا التّأريخ والتحليل بإبراز ومناقشة بعض أهمّ الأفكار والمعلومات التي تضمنها، مع إظهار مدى فائدته، من حيث غزارة المعلومات وتنوّع المصادر، وعمق بعض الأطروحات والأفكار.

تأريخ الأشهر الخمسة الأولى من الثّورة السّوريّة وتحليلها

يتجنّب الباحث التّسمية الصّريحة لما يحدث في سورية بأنّه "ثورة"؛ فيتحدّث عن "حركة احتجاجيّة" و"أحداث" و"اضطرابات". ولكن إذا كنّا لا نجد في هذه الأبحاث تعبير أو مصطلح "الثورة السوريّة"، فإنّنا نجد – في

المقابل – تعبير "ثورة درعا" أو "ثورة في ريف دمشق". ولا تتضمّن الأبحاث، كما هي الحال في بحث عزمي بشارة مثلًا[١٠]، تعريفًا واضحًا ودقيقًا لمفهوم الثورة. ويصار إلى استدعاء ظروف انطلاق ثورة الجبل ضدّ الاحتلال الفرنسيّ – والتي تحوّلت لاحقًا إلى «ثورة وطنيّة كبرى»، بفضل «تحالف الفئات الوسطى الوطنيّة معها»(٥-١٠/٤) –، وغضبة أو ثورة صالح العلي – التي أخذت أيضًا طابعها الوطنيّ التحرريّ بفضل تحالفها مع ثورة الشّمال – للتأكيد على فكرتين أساسيّتين، أولاهما أهمّية العامل "العشوائيّ" في قيام الثّورات عمومًا، وفي "الثّورة" أو "الحركة الاحتجاجيّة" السوريّة الحاليّة خصوصًا؛ وتؤكّد الفكرة الثانية على أنَّ الحركة الاحتجاجيّة لا يمكن أنْ تكون ثورةً إلا إنْ كانت "وطنية"، كما هي حال ثورتي الجبل وصالح العلي، مثلًا. وتستحقّ هاتان الفكرتان الوقوف عندهما.

لا شكّ في أنَّ اللّجوء إلى نظريّة الصّدفة أو الفوضى أو الشواش* لتأريخ ودراسة قيام الثورات عمومًا، ومن ضمنها الثورة السوريّة، أمرٌ معقولٌ، منهجيًّا ومعرفيًّا. ومع أنّ هذه النظريّة لم تظهر بدايةً في ميدان العلوم الإنسانيّة، إلا أنّها تبدو ملائمةً كثيراً لمنهجيّة وإبستيمولوجية هذه العلوم. لكن يجب تدقيق معنى هذه النّظرية ودلالاتها وحدود تطبيقها، في حالة الثورة السوريّة. فالأساس في نظرية الشواش هو قولها إنَّ المنظومات المعقّدة تتضمّن عددًا كبيرًا من الممكنات، وبما يجعل من المستحيل الحسم أو الجزم يقينًا بخصوص مسارها المستقبليّ. فمع هذه النظرية، ليس لدينا سلسلة سببية خطّية واحدة، وإنّما سلاسل عدّة متشعّبة ومتشابكة ومعقّدة، تتضمّن كلٌّ منها، من حيث المبدأ، إمكانات تشعّبٍ لامتناهية، يقوم عاملٌ عشوائيٌّ بإطلاقها. لكن يجب الحذر من استخدام بعض مفاهيم هذه النظريّة وأفكارها في حالة الثورات عمومًا، والثورة السوريّة خصوصًا؛ وهذا أمرٌ لم ينتبه إليه، في الأبحاث، أحيانًا.

فمع أنّه خُصّصت أربع مقالات مطوّلة لشرح خلفيّات "الحركة الاحتجاجيّة السوريّة"، بطريقةٍ تساعد على فهم **أسباب** هذه الحركة، إلّا أنَّ هناك مبالغة في تقدير قيمة العامل العشوائيّ إلى حدّ القول إنَّه «يلعب دورًا أبرز وأهمّ من السببيّ»(٥-١٠/٤)؛ فهل يمكن فعلًا وصف حادثتي الحريقة (ضرب شرطيّ لمواطن) ودرعا (إهانة رئيس فرع الأمن السياسيّ لوجهاء درعا ورفضه الفظّ والعنيف لمطالب إطلاق سراح الأطفال المعتقلين نتيجة

[١٠] يقول بشارة: «المقصود بالثّورة هو تحرك شعبيّ واسع خارج البنية الدستوريّة القائمة، أو خارج الشرعيّة، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدّولة». عزمي بشارة، **في الثّورة والقابليّة للثّورة**، ط١، (الدوحة / بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، ٢٠١٢)، ص ٢٢.

* كلمة "شواش" هي ترجمة للكلمة الإنكليزية Chaos أي الفوضى وما هو ضدُّ النظام (المحرر).

كتابتهم شعارات مناهضة للنّظام على الجدران) بأنّهما عاملان عشوائيّان كان لهما دورٌ أكثر أهميّةً وأبرز من **أسباب** قيام "الحركة الاحتجاجيّة" أو الثّورة في سورية، والتي تتلخّص وفقًا للباحث، في بوليسيّة النّظام، وتبنّيه للبرلة اقتصاديّة مدمِّرة في ظلّ رأسماليّة "الحبايب والقرايب"، والبطالة، والفقر.. إلخ (٦/١-٧)؟

يقول الباحث أيضًا: «الثورة عملية اجتماعية تسهم في إطلاقها مجموعة معقّدة جدًّا من العوامل، وتختلف دوافع وأهداف وغايات المنخرطين فيها فاعلين أو متورّطين. وهي عملية "مفاجأة"، بمعنى أنها تتفجّر من وقائع "بسيطة" غير متوقّعةٍ تشرحها نظريّة "الصّدفة" أو"الفوضى" وليس نظريّة السببيّة التاريخيّة.»(٥-٩/٤) لكن هذا يدفعنا إلى التّساؤل: هل يمكن وصف ضرب شرطيّ أو رجل أمنٍ مواطنًا أو إهانتهِ بـ "المفاجأةً" أو "المصادفة"؟ ألا يمكن القول إنَّ هذه الأمور ممكنة الحدوث غالبًا، بل ودائمًا في بلدٍ يحكمه نظامٌ تسلطيٌّ أو استبداديّ مثلَ النّظام الحاكم في سورية؟ من الصّعب طبعًا معرفة أو توقّع من هو رجل الأمن أو الشّرطي الذي سيلجأ إلى الإهانة أو الضّرب، أو سيهين وسيضرب، من سيكون المهان والمضروب؛ لكنَّ دراسة الوضع في سورية ومعايشته – حيث الأجهزة الأمنيّة هي « سيّدة الدولة أي "أصحاب الحكم"»(٢٨/٤) – يمكن أن تفضي إلى القول إنَّ ما حصل في "الحريقة" و"درعا" لا يمتّ للصّدفة أو للمفاجأة بصلة، بل إنَّ هذه الحوادث متوقّعة و"طبيعيّة"، من حيث شكلها ومضمونها، وإن كانت غير معروفةٍ أو لا يمكن التنبّؤ بها، من حيث فرديّتها.

وعلى هذا الأساس، لا نجد مناسبًا وضع الصّدفة أو الفوضى أو العامل العشوائيّ في حالة تضادٍّ مع السببيّة التاريخية، ولسنا في هذه الحالة أمام قضية عناديّة من نوع "مانعة الجمع" (إمّا العامل العشوائيّ وإمّا السببيّة التاريخيّة). فالعامل العشوائيّ أو الوقائع البسيطة، التي اصطلح على جعلها شرارة بداية الثورة السورية (حادثتا الحريقة ودرعا)، هي في حالة ترابطٍ وتشابكٍ مع السببيّة التاريخيّة؛ ولهذا نجد من غير المناسب الفصل بينهما، كما يفعل الباحث أحيانًا، حين يقول مثلًا إنَّ هذه الوقائع «تشرحها نظريّة "الصّدفة" أو"الفوضى" وليس نظريّة السببيّة التاريخيّة». ويظهر هذا الفصل في تنظير الباحث لتأريخه، أكثر ممّا هو في تأريخه نفسه. وبدا ذلك بالفعل حين حاول – بوصفه "مؤرّخًا مجهريًّا" أو مؤرّخًا لحاضر سورية – أن« يعتني ببروز آثار التاريخ الطويل في نقطته المجهريّة»(٥-٩/٤). ونحن نرى أنَّه يمكن المصالحة أو التّوفيق بين نظريتي

"الصّدفة" و"السببيّة التاريخيّة" بالرّجوع إلى أحد أشهر التعاريف العلميّة للصّدفة بوصفها تشير إلى "تقاطع سلسلتين سببيتين أو أكثر، من دون وجود علاقة سببيّة مباشرة بينهما".

أمَّا في ما يتعلّق بالأطروحة القائلة بضرورة محايثة* الوطنيّة لأيِّ حركةٍ احتجاجيةٍ، بوصف ذلك شرطًا ضروريًّا لإمكانية وصفها بالثورية، فإنَّ هذه الفكرة تدفعنا إلى التساؤل فيما إذا كان هذا هو السبب (أو أحد الأسباب والعوامل) الذي يفسِّر أو يبرِّر الإحجام، في هذه الأبحاث، عن إطلاق اسم "الثورة" على الحركة الاحتجاجية الحالية في سورية. لكن هل تفتقد هذه "الحركة الاحتجاجية" فعلًا هذه السّمة "الوطنية"؟ وماهي المعايير التي تتيح وصف تحرّكٍ شعبيّ ما بالوطنيّ أو غير الوطنيّ، بعيدًا عن المزايدات والشّعارات الفارغة التي تتّسم بها معظم نقاشات المدافعين عن النظام الحالي، في هذا الصّدد؟ يصعب أن يفضي التنقيب في الأبحاث، إلى الحصول على إجابة واضحة عن هذا السؤال؛ لكن يمكننا الإشارة إلى ثلاث قرائنَ ترجِّح أنَّ الباحث لا يرى في الحركة الاحتجاجيّة الحاليّة حركةً وطنيّةً:

أوّلًا- يرى الباحث في سياق حديثه عن انبعاث الترابطات العشائريّة والطوائفيّة والمناطقيّة، أنَّ هذا الانبعاث هو «مؤشّر انحطاط اجتماعيّ سياسيّ، يشير إلى إخفاق عملية التكامل الاجتماعيّ أو الوطنيّ»(٥-٥/٣٩).

ثانيًا- يقول الباحث في سياق حديثه عن المضامين الوطنية لثورتي الجبل وصالح العلي: «وسيكتشف السوريون حين يعودون إلى هاتين الثورتين كم تقهقر وعيهما إلى ما دونهما»(٥-٤/١٠). ألا يمكن، انطلاقًا من ذلك، ترجيح فرضيّة أنَّ الإحجام عن استخدام مصطلح "الثّورة السوريّة" ناتجٌ، جزئيًّا على الأقل، عن الاعتقاد أنَّ وعي السوريين حاليًّا متقهقر إلى ما دون الوعي الوطني الذي ميَّز بعض ثورات السورين سابقًا؟

ثالثًا- يرى الباحث في السّياق نفسه، أنَّ الثّورة «إذا لم تكتسب هذه المضامين، فإنّها تتحوّل إلى اضطرابات وفوضى اجتماعية»(٥-٤/١٠). وقد استخدم الباحث مرارًا مصطلح "الاضطرابات" لتسمية الحركة الاحتجاجية الحاليّة (انظر مثلًا: ١/٩، وأيضًا: ٥-١/٤). ألا يعني ذلك أنَّ حجْب صفة الثوريّة أو اسم "الثورة" عن "الحركة الاحتجاجيّة الحالية" ناتجٌ عن الاعتقاد بعدم وطنيّة هذه الحركة؟

* المحايثة: تعبير فلسفيّ وسيميائيّ، يعني الوجود الجوهريّ للشّيء/النص، أي وجوده قائمًا بذاته، معزولًا عمّا يحيط به من تأثيرات. ويبدو من المحاججة في هذه الدّراسة النقديّة لأبحاث جمال باروت، أنّ الباحث يشترط الوجود المحايث لوطنيّة الحركة الاحتجاجيّة في سوريّة، أي أن تكون سوريّة خالصة بشموليّتها واستقلاليّتها، لكي يصبح تسميتها ثورة. ويقدم صاحب هذه الدّراسة الحجج والأدلّة التي تثبت توافر هذه الوطنيّة (المحرّر).

لنعدْ إلى ثورتي الجبل وصالح العلي. يرى الباحث أنَّ "ثورة الجبل" قد اكتسبت "وطنيتها" وتحوّلت إلى "ثورة وطنية كبرى" بفضل «تحالف الفئات الوطنية الوسطى معها»(٥-٤/٩)، وكونها «كرّست في مجملها بالدم والتضحيات، لحمة خيوط النسيج الوطني السوري الحديث»(٥-٤/١٠). «والأمر نفسه بالنسبة إلى ثورة الشيخ صالح العلي»، فـ«ما أعطى غضبة الشيخ العلي طابعها الثوري الوطني هو تحالفه مع ثورة الشمال، ثم مع الكماليّين من خلال ثورة الشمال السورية.»(١/١٠). يمكن أن نخلص إذًا إلى أنَّ تحالف السوريّين بعضهم مع بعض، و"التحالف مع الفئات الوطنية الوسطى، أو 'تجسيد' لحمة خيوط النسيج الوطنيّ السوريّ" هو ما يعطي – وفقًا لوجهة النّظر المعروضة في الأبحاث – الطابع الوطنيّ والثوريّ للحركات الاحتجاجيّة أو الاضطرابات التي تبدأ من حادثٍ فرديّ، هو بمكانة العامل العشوائيّ.

لا يمكن إنكار وجود تحالف وتعاضد كبيرين بين كثير من السوريّين في الحركة الاحتجاجية الحالية. فالشّعار الأساس الذي بدأت به الثورة أو الحركة الاحتجاجيّة، بعد انتشارها خارج درعا، كان "بالروح بالدم نفديك يا درعا". وقد توالى من يفتديه المتظاهرون، من درعا إلى حمص وبانياس وحماه ودوما، إلخ. ويحمل هذا الشّعار تحريفًا، أو بالأحرى تصحيحًا، ذا دلالة وطنية عميقة، لشعار "بالروح، بالدم نفديك يا حافظ (أو يا بشار)". وكذلك هي الحال في شعار "يا درعا (أو غيرها من المدن والمناطق السورية) حنا (أو نحنا) معاكي للموت".

لكن لا يبدو أنَّ هذا هو المقصود بالضبط من الحديث عن التحالف بين السوريين، و"تجسيد لحمة خيوط النسيج الوطني السوري". فليس المقصود هنا التحالف بين مناطق سورية ومدنها وبلداتها وقراها؛ وإنَّما المقصود هو نوعان من التّحالف بين السوريين: الأوّل هو تحالف الفئات الوسطى الوطنية مع الثوّار، والثاني هو تحالف المنتمين إلى أعراق وأديان ومذاهبَ وطوائفَ مختلفة. فهذان النوعان من التّحالف هما، كما يبدو، اللّذان يجسّدان، وفقًا للباحث، "لحمة خيوط النّسيج الوطنيّ السوريّ".

يبدو المعنى الدّقيق لمصطلح "الفئات الوسطى الوطنيّة" غير واضح في الأبحاث، وكذلك علاقته بمصطلح "الطّبقة الوسطى". وإذا وضعنا صفة "الوطنيّة" في هذا المفهوم جانبًا، أمكن القول إنَّ مصطلح "الفئات الوسطى"، في هذه الأبحاث، فضفاضٌ، ويحيل إلى ثلاثة أنواع من "الفئات": **حديثة** أنتجها نظام التعليم

الحديث، و**جديدة متعولمة** ضخّها نظام الربط بين التعليم والسوق، و**تقليديّة** مؤلفة من الملّاك العقاريين الصغار وأصحاب الحرف والدكاكين وغيرهم(٥-١٠/١). ومع أنّ هذه الفئات الوسطى بصفةٍ عامّة، تشارك في الحركة الاحتجاجية في المناطق الكردية (٥-٢٥/٤)، وفي البلدات والمدن الصغيرة (في ريف دمشق مثلًا) (٥-٢١/٤)، والمتوسطة (كدرعا) (٥-١٧/١) والكبيرة (كحمص وحماة مثلًا)؛ إلّا أنَّ الأبحاث تشدّد على "الموقف السلبيّ" للفئات المتوسّطة المهنيّة الحديثة – بما فيها الفئات المثقّفة – في المدن المليونية (حلب ودمشق) من الأحداث الجارية (٥-٤/١). وتأتي أهمية موقف هاتين المدينتين، من كونهما عاصمتين اقتصاديّتين وسياسيّتين لسورية و"الخزّان الأكبر للطبقة الوسطى" في سوريّة (٥-٢٠/٥). فهل يمكن القول بعدم تحالف الفئات الوسطى السورية مع الحركة الاحتجاجية، انطلاقًا من عدم مشاركة الفئات الوسطى في حلب، ودمشق الإدارية، أو من ضعف هذه المشاركة؟

يجب التشديد هنا على أمرين: الأوّل هو أنَّ سكّان مدينتي دمشق وحلب لا يُعدّون إلّا نحو ٢٠% من سكّان سورية و٣٧% من سكّان مدنها؛ والثّاني أنَّه لا يجوز وضع مدينتي دمشق وحلب في الإطار نفسه بالحديث عن ندرة مشاركتهما، كما يفعل الباحث أحيانًا (٥-٢٢/٢)، ويقول: «خلال سيرورة الاحتجاجات وتطوّرها على مدى خمسة شهور ونيِّف،[...] ظهرت المدينتان وكأنّهما خارج ما يجري»(٥-٢٥/٥). فهذا الكلام يصدق على مدينة حلب، لكنّه غير دقيقٍ مطلقًا، رغم شيوعه، فيما يتعلّق بمدينة دمشق، سواء كنّا نتحدّث عن دمشق "الإداريّة" أو عن دمشق "الكبرى". فخلال الأشهر الخمسة الأولى من الثورة السوريّة كانت هناك ١٦ بؤرة احتجاج في دمشق "الإداريّة"(٥-٢/٤)، «وتعتبر هذه البؤر قويّة بالنظر إلى أنها تقع في مجال صغير جدًّا حيث تبلغ مساحة مدينة دمشق الإدارية ١١٨ كم^{٢} فقط»(٥-٢/٤). أمّا إذا تحدّثنا عن دمشق "الكبرى" – التي تتألّف من دمشق الإداريّة ومن المدن الصغيرة والمتوسّطة المحيطة بها، والتي تنتمي إداريًّا إلى محافظة ريف دمشق، لكنها تعدّ من الناحيتين البشريّة والاقتصاديّة جزءًا لا يتجزّأ من مدينة دمشق(٥-٧/٢) –، فيمكن التأكيد أنَّ أطراف دمشق ومحيطها اللصيق هو في حالة ثورة(٥-٢/٤). ونخلص من ذلك إلى أنَّه لا يمكن الحديث عن ندرة مشاركة مدينة دمشق في الحركة الاحتجاجية الحالية، ومساواتها أو مقاربتها بمشاركة مدينة حلب. ويصدق هذا، حتى إن كنّا نتحدث عن دمشق "الإدارية" فقط، أمّا إذا كنّا نتحدّث عن دمشق "الفعليّة" أو دمشق "الكبرى"، فيمكننا القول بوجود مشاركة بارزة وقويّة جدًّا لهذه المدينة.

لقد كانت للفئات الوسطى مشاركة فاعلة في الثورة السورية في معظم المدن والمحافظات المشتعلة (درعا، حمص، حماة، ريف دمشق.. إلخ)، ومن غير المنطقي القول إنَّ الفئات الوسطى لم تتحالف مع الحركة الاحتجاجية بسبب ضعف مشاركة هذه الفئة في حلب، وبدرجة أقلّ، في دمشق "الإدارية". لكن حتّى إذا افترضنا أنَّ المعيار الأساسيّ للحديث عن مشاركة الفئات الوسطى عمومًا، والحديثة منها خصوصًا، في الحركة الاحتجاجيّة، هو مدى مشاركة هذه الفئات في حلب ودمشق، بوصفهما "خزان الفئات الوسطى الحديثة في سورية"، فهل يمكن القول بلا وطنية هذه الحركة، وبلا ثوريّتها، انطلاقًا من ضعف أو عدم مشاركة معظم المنتمين إلى هذه الفئات في مدينتي حلب ودمشق؟

إنَّ الأطروحة الرّئيسة للأبحاث، في رسمها لخارطة الاحتجاجات، وفي التّنظير لها، هي القول بطرفيّة هذه الاحتجاجات، بمعنى أنها انتفاضة الأطراف الفقيرة والمهمّشة. ويتناوب في هذه الأبحاث ذكر نوعين من المركز، وبالتالي نوعين من الأطراف. فتارةً يكون المركز ماثلًا في المدينتين المليونيتين اللتين استأثرتا بالنصيب الأكبر من ثمار النمو الاقتصادي (دمشق وحلب)، وتكون الأطراف حينها المدن والمناطق الأخرى كلّها (التي حصدت معظم الآثار الاقتصادية–الاجتماعية السلبية للسياسات الليبرالية المطبّقة في السنوات الأخيرة)، وتارةً أخرى، يتحدّد المركز بالمدن المليونية والكبرى والمتوسطةً وحتى الصغيرة أحيانًا، وتكون الأطراف حينها هي الأحياء أو البلدات أو المناطق المحيطة بها. لكن إذا كان من الواقعي القول إنّ مشاركة المركز – المحدّد بمدينتي حلب ودمشق "الإدارية" – في الحركة الاحتجاجية كانت معدومة تقريبًا أو ضعيفة، مقارنةً بمشاركة الأطراف التي هي محافظات ومدن درعا وريف دمشق وحمص وحماة وإدلب، فيمكن الشكّ في مدى واقعية الأطروحة القائلة إنَّ الحركات الاحتجاجيّة قد تركّزت عمومًا في أطراف المدن الكبرى والمتوسّطة والصغيرة أو أنَّ «هذه الحركات ما زالت حتّى لحظة الذّروة ثورة الأطراف المدينية المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر»(٥–١٣/٤–١٤). فهذا الأمر لا يصدق مثلًا على حالة المدينتين الكبيرتين حمص وحماة، المنتفضتين والمشتعلتين، بأكملهما تقريبًا، مَركزًا وأطرافًا.

وفي العودة إلى "وطنية" الحركة الاحتجاجيّة كشرطٍ لثوريّتها، نجد أنَّ الأمثلة المعروضة في الأبحاث تشير إلى حادثة أثارت ثورة بين الدروز، قبل أن "تتحالف هذه الثورة مع الفئات الوطنية الأخرى"، وإلى حادثة أثارت ثورة بين العلويين، قبل أن تتحالف مع ثورة الشمال (غير العلوية من حيث الانتماء الديني أو الطائفي

للثوار). إذًا، الثورة الوطنية عند الباحث، هي الثورة التي تشارك فيها وتتعاضد مكوّنات الشعب السوري، العرقيّة والدينيّة والطائفيّة المختلفة. ويبدو واضحًا، حتى الآن، أنَّ معظم الثوّار أو المتظاهرين هم "عرب" من حيث القومية، و"مسلمون" من حيث الديانة، و"سُنَّة" من حيث الطائفة. وهذا لا ينفي مشاركة لا بأس بها من السوريين الأكراد في الثورة الحالية، لكنها تظلّ محدودةً عمومًا، إذا ما قورنت بإمكانات الأكراد ومدى قدرتهم على تكثيف الثورة وتوسيعها في المناطق التي هم الغالبية فيها. ولا ينفي ذلك أيضًا مشاركة عدد لا بأس به من الإسماعيليين، وبدرجة أقلّ من الدروز والعلويين والمسيحيين، كما لا ينفي مشاركة عدد، يصعب معرفته بدقة، من غير المتدينين. وهذا لا ينفي –أخيرًا– أنَّ عددًا كبيرًا جدًّا من السُّنَّة (في حلب خصوصًا) لم يثر أو يتظاهر.

لا شكّ في أنَّ الانتماء الوطني يتجاوز – بمعنى يستوعب من دون أن يلغي بالضرورة – الانتماءات العرقية والدينية والطائفية، إلخ. لكن يصعب الحديث عن اكتمال هذا الانتماء ونضجه، وحصول هذا التجاوز، مع وجود النظام الاستبدادي واستمراره في الحكم مدّةً طويلةً. فمثل هذا الوجود والاستمرار يجعل معظم "المواطنين" ينكصون إلى انتماءاتهم الضيّقة، أو "يهربون إلى الأمام" بتبنّي انتماءات ذات طابعٍ إنسانيّ أوسع، أو تضيع معالم انتماءاتهم في فرديّة وأنانيّة ومصلحيّة ذاتويّة وما شابه. ويمكن تفسير ذلك بأنه من الصّعب أن يشعر شخص بالانتماء الوطنيّ ما لم يشعر بأنَّه مواطن، ومن الصّعب الشّعور بالمواطنة في ظلّ نظامٍ يعامل أفراد شعبه على أنَّهم رعايا لا مواطنين. والنظام السوري، بوصفه نظامًا تسلطيًّا بامتياز، «يبني علاقاته مع المواطنين على أساس أنهم "رعايا" يجود عليهم بعطفه وليسوا "مواطنين" يضمن القانون حقوقهم، وعلى أساس العنف وليس القانون»(٥–٨/١). لكنَّ ذلك كلّه وغيره لا يعطي الثورة طابعًا طائفيًّا، ولا ينفي وطنية الثائرين، وثورية حركتهم، ووطنية ثورتهم، بل يمكن القول إنَّ هذه الوطنية انبثقت من جديد، مع بداية الحركة الاحتجاجية، حين تكاتف كثير من السوريين وتآزروا في وجه عدوٍ وحَّدهم بطغيانه وقمعه، بعد أنَ مزقهم باستبداده وبطشه لعقود. وقد يُنظر إلى هذه الوحدة على أنَّها غير كافيةٍ للتدليل على الوطنية، ولكن لا يمكن إنكار البعد الإنساني السامي لهذه الوحدة، الذي يتجاوز الوطنية، من دون أن يلغيها بالضرورة.

ويبقى السؤال مطروحًا: ما هي أسباب عدم مشاركة الأقليات، وخصوصًا الأقليّات الدّينية والطائفية، بكثافة في الحراك الثوري الحالي؟ هل يفضي كون معظم المتظاهرين من العرب السُّنَّة إلى القول بطوائفيّة هذه الثورة

أو عدم وطنيّتها؟ ألا يجب التمييز بين مسألة افتراض عدم وطنية الثورة بسبب عدم مشاركة كلّ المكونات العرقية والدينية والطائفية في هذه الثورة، ومسألة معاكسة تفترض أن إحجام الأقليّات عن المشاركة في الثورة ناجم– من بين أسبابٍ عديدةٍ أخرى– عن اللاوطنيّة الفعلية أو المزعومة لهذه الثورة؟ المسألة الأولى تتضمن افتراضًا غير منطقي. فعدم مشاركة الأقليات أو مكوّنات الشعب كلّها لا ينفي وطنيّتها بالضرورة. في المقابل، إنَّ طوائفية الثورة أو تعصّبها وتطرّفها الديني هو من الأمور التي يمكن أن تمسّ أو تنفي وطنيّتها، وتدفع الأقلّيات الأخرى (الدينية والطائفية أو حتّى غير المتديّنة أو غير المؤمنة) إلى العزوف عن المشاركة فيها.

وتشير الأبحاث إلى وجود سببين رئيسين يساعدان على تفسير مسألة إحجام الأقلّيات عن المشاركة في الثورة: الأوّل يرتبط بما هو معروف اجتماعيًّا – بالمعنى العلميّ وليس المعياريّ – وبالسلوك الطوائفيّ لـ "الأقليات" الطائفيّة المرتاعة، واصطفافها واتّحادها وقت الأزمات الكبرى والشّدائد(٥–٣٩/٥). والثاني هو «انبعاث التّرابطات العشائرية والطائفيّة والمناطقيّة، وحضور الوعي الأيديولوجيّ الزّائف والمقلوب والعصابيّ بالتناقض مع النّظام كتناقض طوائفيّ معه وكناية عن ذلك مع حزب الله وإيران، كمؤشّر انحطاط اجتماعيّ وسياسيّ، يشير إلى إخفاق عملية التكامل الاجتماعيّ أو الوطنيّ في سورية، بسبب الاستبداد وليس بسبب أيّ شيء آخر.»(٥–٣٩/٥).

لا تتضمن الأبحاث أيَّ تحليلٍ للسلوك الطوائفي السائد لدى "الأقليات" الطائفية المرتاعة، وما مدى تجسّد ذلك في موقفها من الحركة الاحتجاجية والنظام الحاكم، وهو موقفٌ يتراوح بين الحياد والانكفاء، من جهة، والتأييد المطلق للنظام وربط وجود "الأقلية" ومصيرها بوجوده ومصيره من جهةٍ أخرى. وكان من الممكن لهذا التحليل المفتقَد أن يبيِّن أيضًا مدى حضور "الوعي الإيديولوجي الزائف والمقلوب والعصابي" لدى "الأقليات" بالتناقض مع الحركة الاحتجاجية بوصفه تناقضًا طوائفيًّا معها، وكذلك حضوره وتأثيره لدى أنصار الحركة الاحتجاجية. لكن المهم هنا هو أنَّ العامل الأوّل الذي يقف وراء إحجام الأقليات عن المشاركة الواسعة في الثورة، لا يرتبط بأقوال المحتجّين الثائرين وأفعالهم، بل بدينامية الأقلّية، من حيث هي كذلك. وبالتالي، لا يمكن وصف الثورة باللّا وطنية انطلاقًا من هذا العامل.

أمَّا في ما يتعلّق بالعامل الثاني، وهو ظهور مؤشّرات "تطييف" أو طوائفية لدى المحتجّين أو الثائرين، فإنَّ الباحث يؤكّد –محقًّا– وجود توتّرٍ طائفيّ حادٍّ في بعض المدن المركَّبة والمتداخلة طائفيًّا ومذهبيًّا (كحمص واللاذقية وبانياس وجبلة)(٥–٢/٢٣). ومع تأكيد خطورة حضور هذا التوتر، والاضطرابات التي نجمت وتنجم عنه، فإنَّ الباحث يشدّد –محقًّا– على ثانوية هذا الأمر (٥–٣/٣٤). فـ«وجود وزنٍ ما لاتجاه 'سنّوي' لا يعني أبدًا غسل الطفل مع غسيله المتّسخ"، فحركات الاحتجاج ليست "سنوية" [...]»(٥–٥/٣٨). وهكذا، يساعدنا الباحث على التمييز بين "سنيّة" حركة الاحتجاجات، بمعنى أنها تحدث في المناطق السُّنِّية أو ذات الأغلبيّة السُّنِّية، و"سُنَّوِيَّتها" التي تظهر في بعض المناطق المختلطة طائفيًّا، بدرجة أو بأخرى، وهو أمر ثانويّ على العموم.

إنَّ "سنِّية" الثورة" لا تعني "سنّويّتها"، كما قد يظنّ البعض. والقول بـ "سنِّية" الحركة قد يعطي الانطباع بأنها حركةٌ دينيةٌ، وهذا أمرٌ غير دقيقٍ؛ فهو يشير فقط إلى دين أو طائفة "المناطق" التي خرجت فيها معظم الاحتجاجات، ولا يعني أبدًا أنَّها، في مجملها، ذات دوافع أو غايات دينية أو طائفية. وباختصار نقول: معظم المتظاهرين عرب من دون أن يكونوا، في تظاهراتهم، عروبيين، ومسلمون من دون أن يكونوا إسلاميّين، وسنّة من دون أن يكونوا "سنّويّين".

لا تهدف هذه المناقشة إلى تنقية صورة الثورة وإظهارها بمظهرٍ "ملائكيّ"، فالثورة الشعبية هي غضبٌ متفجّرٌ يتضمّن بالضرورة الكثير من الهنات والسلبيّات والخروج عمّا "يجب أن يكون". وهذه الهنات والسلبيات موجودة في حالة الثورة السورية، وهي تظهر في طائفيّة بعض الشّعارات والأفعال، وضعف التنظيم والتنظير، وضعف التأطير السياسيّ، إلخ. وتجدر الملاحظة إلى أنَّ تعامل الأبحاث "العلميّ" مع السلوك الطوائفي للأقليات الدينية أو الطائفية عند الأزمات الكبرى، عن طريق إظهار "طبيعيته" (اعتياديّته)، بالمعنى العلمي وليس المعياري، يخفت أو يغيب بدرجةٍ كبيرةٍ عند تناول السلوك الطوائفي لـ "الأكثرية"، فيبرز عندئذٍ التعامل المعياري مع هذا السلوك، ويجري الحديث عنه بوصفه "مؤشر انحطاط اجتماعي وسياسي"!

إنَّ سلبيات الثّورة هي عمومًا نتيجة "طبيعية" ومعروفة – بالمعنى العلمي وليس المعياري – لسيادة الديكتاتورية والاستبداد والقمع والإفقار والتهميش، في بلدٍ مركَّب الهويّة، ومتعدد الأديان والطوائف والأعراق؛

ويجب ألّا تجرّد الحركة الاحتجاجية الحالية من صفة الوطنية، ومن ثمَّ من صفة الثورية، انطلاقًا من هذه السلبيات أو ما يماثلها. وعلى هذا الأساس، يمكن فهم القول إنَّ: «الثورة ديناميات اجتماعية 'هائجة' تنطوي بطبيعتها على منطق التقويض والفوضى وقابليّة التحول إلى اضطراباتٍ، وفيها فوضى ونظام، وشعارات نبيلة وأخرى منحطّة في وقتٍ واحدٍ، ومعتدلون ومتطرفون. وينتج كل مجتمعٍ يغضب هذه الأشكال حسب ثقافته وتطوره ووضعه.(٥-١١/٤). وهكذا، نجد في الأبحاث تأكيدًا أنَّ وجود منطق التقويض والفوضى والشعارات المنحطة والتطرف في الحركة الاحتجاجية، لا ينفي من حيث المبدأ، ثوريتها ولا ينفي بالتالي وطنيّتها. والثورة، كما يقول الباحث -محقًّا- «ليست من فعل "ملائكةٍ"، بل من فعل بشرٍ»(٥-١١/٤)، وما تعرَّض "البشر الثائرون" في سورية له ويتعرّضون، قد يجعل أفعالهم وأقوالهم تبدو "ملائكية"، مقارنةً بالسلوك "الشيطاني" الرهيب الذي تمارسه السلطة، بأنواع القمع المختلفة والعنيفة جدًّا، في أغلب الأحوال.

تتضمن الأبحاث دراسةً مفيدةً وواسعةً نسبيًّا لأهمّ الاتّجاهات الدينية والمذهبيّة السائدة لدى الأغلبية السُّنِّية، مع تفصيل الحديث عن الاتّجاهات السلفيّة والوهابيّة بصفة خاصّة. ولكنّ الدراسة، بسبب اتّساعها وأحاديّتها (تركيزها على الاتجاهات الدينية السائدة لدى "السُّنَّة")، قد توحي خطأً بدينيّة الحركة الاحتجاجية وطائفيتها، وهذا أمرٌ غير دقيق. ويتعزّز هذا الانطباع ببعض التّأويلات والتّعميمات غير الدّقيقة، التي سأقتصر على ذكر ثلاثة أمثلة نموذجية منها:

١. يشير الباحث أكثر من مرة، إلى أنَّ الشعارات التي أطلقها المحتجون ضد حزب الله وإيران هي كناية عن شعارات طائفيّة ضدّ العلويّين.(٥-١/١٩)، (٥-١/٢٤). ونحن نجد أنَّ إطلاق هذه الشعارات وانتشارها ليس ذا دلالة طائفيّة بالضّرورة، بل إنّ هذه الدلالة لم تكن مقصودة على الإطلاق. ويمكن ذكر ثلاث حجج أو قرائن لتدعيم وجهة النظر هذه. أوّلًا- ألا يمكن قراءة هذه الشعارات بوصفها موجَّهةً للجهات المتحالفة مع النظام، والتي تدعمه، بدرجةٍ أو بأخرى، وبطريقةٍ أو بأخرى، بدلًا عن التركيز على الاختلاف الديني أو الطائفي بين المحتجّين (السُّنَّة)، من جهة، وحزب الله وإيران (الشيعة)، من جهة أخرى؟ لقد ظهر كثير من الشّعارات المناهضة للصين وروسيا، ولكثير من الشخصيات والجهات التي لم تكن مواقفها أو تصريحاتها ملائمة من وجهة نظر المحتجّين. ومن الطبيعيّ، في هذا الإطار، ظهور شعارات مناهضة لإيران وحزب الله، وهما من أهمّ حلفاء النظام

السوري، وربّما الأهم على الإطلاق. ثانيًا– مع أنَّ الضّخّ السلفيّ الخليجيّ ضدّ الشيعة قد تسرّب إلى سورية، في السنوات الأخيرة خصوصًا، وأثّر، بدرجات متفاوتة، في موقف البعض من إيران و"حزب الله"، إلا أنَّ هذا الحزب ظلّ يحظى بشعبيةٍ لا يُستهان بها في سورية، حتّى بين الأوساط السُّنِّية. وقد ظهر ذلك بوضوح في فترة حرب تمّوز / يوليو ٢٠٠٦. وكان من الطبيعيّ أن تنخفض هذه الشعبيّة في ظلّ تأييد هذا الحزب للنظام ووقوفه معه. ولا يجب إعطاء العامل المذهبيّ أو الطائفي دورًا مبالغًا فيه، في هذا الخصوص، حيث أنَّ الشّعارات المناهضة لحزب الله ولموقفه، والمنددّة بهما، ظهرت لدى أوساط سبق لها تأييده، بغضّ النظر عن الاختلاف المذهبيّ أو الطائفيّ. ثالثًا– لقد ترافقت الشّعارات المناهضة لحزب الله وإيران مع شعارات مناهضة للطائفية تؤكّد لادينية الثورة ولاطائفيّتها ولامناطقيتها، وتشدّد على الوحدة الوطنية، بغضّ النظر عن الاختلافات العرقيّة أو الدينية أو الطائفيّة، إلخ. ومن الشّعارات التي وثّقتها الأبحاث: "سنّية وعلويّة نحنا بدنا الحرية"(٥–١/٢٧)، "لا سلفية ولا إخوان، الشعب يريد الحرية"(٥–٣/١٢). ألا يعني ذلك أنَّ الشعارات المناهضة لحزب الله وإيران تعبِّر، لدى بعض مطلقيها على الأقلّ، عن موقفٍ سياسيّ، وليس بالضرورة عن موقف دينيّ أو طائفيّ؟

٢. ومن التأويلات المستغرَبة وغير الدقيقة، في هذا الصّدد، القول إنَّ الرغبة في تسمية إحدى الجُمَع باسم "جُمُعَة أحفاد خالد بن الوليد" كانت «تيمّنًا باسم الجامع الذي يقع في حيّ الخالديّة، والذي شهد صدامات بينه وبين الأحياء العلويّة»(٥–٥/١٣). وفي الواقع، ليس ثمّة علاقة مباشرة أو خاصّة بين هذه التسمية والجامع أو الحيّ "السُّنِّي" الذي يقع فيه الجامع. فهذه التسمية كانت تهدف إلى شدِّ أزر المتظاهرين والثوّار في مدينة حمص التي تشتهر بلقب "مدينة خالد بن الوليد". فمصطلح "أحفاد خالد بن الوليد" يشير هنا إلى الثوّار والمحتجّين الحماصنة كلّهم، وليس إلى متظاهري حي الخالدية حصريًّا. ومن المستغرب ربطُ هذه التّسمية بالجامع وبالحيّ "السُّنِّي" المحيط به، بدلًا عن ربطها بأبناء المدينة عمومًا، الذين يعتبرون أنَّ اسم خالد بن الوليد يرتبط بمدينتهم، كارتباط اسم مدينة حلب باسم سيف الدّولة الحمداني، مثلًا. لا شكّ في أنَّ خالد بن الوليد شخصية إشكالية ومختلف عليها، فالسنيون يقدرونه، ولكن الأمر مختلف لدى بعض الطوائف الأخرى (العلوية مثلًا)؛ ولكن لا توجد علاقة مباشرة بين اختيار هذه التسمية وهذا الاختلاف. ويجب الإشارة هنا إلى أنَّ تسمية الجُمَع

تجري بعد تصويتٍ يشارك فيه أشخاصٌ كثيرون، بعضهم متديّنٌ وبعضهم غير متديّن؛ وربّما كان الكثير منهم لا يعرفون الإشكاليات المرتبطة بهذا الاسم. لكن من المؤكّد أنَّ التصويت لصالح هذه التسمية كان يهدف على الأرجح، إلى الإشادة بأعمال ثوّار حمص التي أصبحت تسمَّى لاحقًا "عاصمة (أو قلب) الثورة السوريّة".

٣. ويرى الباحث في طلب الشيخ أنس عيروط من وزير الداخلية "الاعتراف بوجود أسلحة في القرداحة"، ردًّا على مزاعم الوزير "بوجود عصابات مسلحة في بانياس"، أنَّه «بهذا الشكل من الخطاب كانت هيستيريا الخطاب الطائفي قد أخذت مداها»(٥-٢/١١). هل الإشارة إلى القرداحة وإلى الأسلحة المشار إليها هي إشارة طائفية بالضرورة، وإلى درجة تسمح بالحديث عن "هيستيريا الخطاب الطائفي"؟ القرداحة مدينة "علوية"، لكنَّ الأهم، في هذا الصدد، هو أنَّها مسقط رأس الأسد الأب والأسرة – أو الأسر – الحاكمة حاليًّا في سورية. ولهذا السبب ولغيره، أصبحت – في العرف الشعبي – مدينة بعض أهم الداعمين والمدعومين الكبار، ورمز السلطة السياسية-الأمنية-العسكرية-العائلية الحاكمة. ألا يمكن فهم كلام العيروط عن القرداحة في هذا الإطار، بدلًا عن التركيز على "علوية" هذه المدينة، في تأويل هذا الكلام؟

ونجد في الأبحاث عددًا من التعميمات الأخرى، في هذا الصدد، التي لا يمكن تبيّن مدى دقّتها وواقعيتها، ومن ذلك القول إنَّه باستثناء حركات الاحتجاج في درعا ودوما ولدى الأكراد، «فقد هيمنت القيادات العُلَمائية "المشيخية" التقليدية على الحركات الاحتجاجية في تظاهرات المدن الصغيرة والمتوسطة الأخرى»(٥-٢/٣). ومن غير الواضح، في الأبحاث، ماهية المعطيات التي سمحت بإطلاق هذا التعميم. وإذا كان الحكم المشار إليه آنفًا يفتقد إلى سندٍ واضحٍ وكافٍ، فإنَّ بعض الأفكار أو الأحكام الواردة في تأريخ سيرورة الثورة السورية تستند إلى مصادر ضعيفة المصداقيّة لا يمكن الركون إليها والاقتصار عليها. فأحيانًا يكون الاستناد إلى اعترافات المعتقلين المعارضين – كاعترافات الشيخ الصياصنة، والشابّ إبراهيم المسالمة (٥-٢/ ١٨) – والتي يبثّها التلفزيون السوري أو الصحف الرسمية أو شبه الرسميّة، في سرد سيرورة الأحداث. ويدرك أيّ عارف بظروف الاعتقال لدى الأجهزة الأمنيّة في سورية، عدم إمكانية الرّكون إلى هذه الاعترافات التي تحصل في ظروفٍ غير إنسانيّة على الإطلاق.

وتتبنّى الأبحاث أحيانًا روايات النظام للأحداث، من دون طرح محاكمةٍ نقديّةٍ لهذه الروايات. ويظهر ذلك مثلًا في الحديث عن وجود أوامر إلى الشّرطة بعدم التعرّض للمتظاهرين (٥-١٦/٢)، استنادًا إلى قولٍ لوليد المعلم (وزير الخارجيّة في الحكومة السورية). ألم يكرّر بعض رجالات السلطة السورية وممثّلوها الرّسميّون وغير الرّسميّين، في بداية الأحداث، تأكيد وجود أوامر صارمة موجّهة إلى رجال الأمن بعدم إطلاق النار على المحتجّين أو جرح أيّ شخصٍ، ومع ذلك كانت النتيجة عمليًّا آنذاك، عشرات القتلى ومئات الجرحى، برصاص رجال الأمن وقمعهم العنيف؟ ألم يتبيّن كذب وتضليل ممثّلي السلطة والإعلام الرسميّ في الكثير من الأمور (كحادثة قرية البيضا مثلاً)؟ ألا يؤدّي اعتماد التأريخ والتّحليل على إعلام هذه السّلطة وروايتها للأحداث، إلى إضعاف هذا التأريخ وهذا التحليل وصِدقيتهما وواقعيتهما؟ يمكن، من حيث المبدأ، الاستناد إلى أقوال إعلام السلطة والمسؤولين فيها، لكن السؤال الذي يجب طرحه هنا: كيف توظف هذه الأقوال وتستخدم؟ فإذا كان من الواجب ذكر هذه الأقوال لتوضيح وجهة نظر السلطة وروايتها أو رؤيتها المعلنة للأحداث، فإنَّه من الواجب أيضًا عدم تبنّي هذه الأقوال والروايات من دون قراءة نقدية صارمة لها، ومن دون وجود قرائن ومصادر أخرى تثبت أو ترجّح صحّتها وصدقها؛ ولم يفعل الباحث ذلك في الكثير من الحالات.

لا يقتصر تأريخ أحداث الثورة السورية، على وضعها في إطار تسلسل زمني، وإنما يمتدّ إلى تحليل العوامل والظواهر التي توضّح معناها وأبعادها المختلفة. وإذا ميّزنا بين الثوّار ومؤيّديهم ومعارضي السلطة عمومًا من جهة، وأركان هذه السلطة ومؤيديها وأدواتها من جهة أخرى، نجد أنَّ التأريخ والتحليل يركّزان على دراسة الطّرف الأوّل، من دون الاهتمام الكافي بالطّرف الثّاني. فهناك توثيق وتحليل تفصيليّ، للحركات السياسية المعارضة ولدورها في الاحتجاجات، بما فيها "التنسيقيّات" التي انبثقت عن الثورة، ولأنماط الاحتجاجات وسماتها البنيوية، وللخلفيّة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة-السياسيّة-الدينيّة لبعض أهمّ المناطق "المشتعلة" كمحافظات درعا وريف دمشق وحمص وحماة وإدلب، ومدن بانياس والباب والبوكمال، إلخ. لكن ما يفتقده تأريخ الحركة الاحتجاجية وتحليلها، هو دراسة وتحليل بنية السلطة الفعلية الكائنة في مؤسّسات: الرّئاسة، والجيش، والأجهزة الأمنيّة، وعصابات أو ميليشيات "الشِبِّيحة". وهذا ما يجعلنا نصف التأريخ والتّحليل اللذيْن تقدّمهما الأبحاث بأنَّهما أحاديّا الجانب، لأنَّهما لا يقدّمان إلا جزءًا من نصف الصورة. فالثورة هي حالة صراعٍ بين جانبين رئيسين، والأبحاث تدرس بالتفصيل، الطرف الثائر أو المعارض؛ لكنّها لا تتناول تركيبة

أو بنية السلطة السياسية–الأمنية–العسكرية–العائلية التي يثور عليها أو يعارضها الطرف الأول، إلّا بإشارات سريعة ومقتضبة.

وفي ما يتعلق بظاهرة "**الشِبِّيحة**"، تكتفي الأبحاث ببعض الإشارات عنها. فيُشار مثلًا إلى هجومهم على مسجد النور في الخالديّة (٥–١٤/٢)، وإلى تمويل بعض رجال الأعمال لشِبِّيحة حلب، وإشرافهم مع اللجنة الأمنية عليهم (٥–١٩/٥)، وإلى مشاركة الشِبِّيحة في جسر الشغور، في عمليات قتل المتظاهرين والمشيعين (٥–١٦/٤)، وإلى علاقتهم ببعض أفراد عائلة الأسد(٥–٦/٤). ألا تستحق هذه الظاهرة دراسةً، أكثر تفصيلًا ، تحاول الإجابة عن الأسئلة أو التساؤلات التالية: من هم هؤلاء الشِبِّيحة؟ وما هي علاقتهم بأجهزة السلطة عمومًا، والأجهزة الأمنيّة خصوصًا؟ ما هي آليّة عملهم؟ ما هو الدور الذي قاموا به في قمع المحتجّين؟ ما هي الأبعاد الاجتماعيّة–الاقتصاديّة، والقبليّة أو العشائريّة، والدينيّة أو الطائفيّة، لهذه الظاهرة؟

إنَّ الشِبِّيحة، بوصفهم النّسخة السورية من المافيا، مرتبطون بصلة وثيقة مع نظام التسلطية الملبرلة في سورية، لأنهم يستخدمون لدى الأجهزة الأمنية وبعض رجال الأعمال (الذئاب المئة مثلًا). ولا يمكن فهم خلفيات الثورة السورية، وسيرورتها الحالية، وأبعادها المختلفة، وآفاقها المستقبلية، من دون معرفة وافية بهذه الميليشيات المافيوزية شبه الرسمية.

و ينطبق الأمر نفسه على المؤسسات الأمنية والعسكرية، التي تمسك – كما يقول الباحث محقًّا – بالسلطة الفعلية في سوريّة. وقد قارن الباحث بين الثورات العربية عمومًا، وبين الثورة السورية والثورتين التونسية والمصرية خصوصًا، لكنه لم يتناول السؤال الأساسي المتعلق باختلاف موقف الجيش السوري عن موقف كل من الجيشين التونسي والمصري. فموقف الجيش كان عاملًا حاسمًا في النجاح النسبي لثورتي تونس ومصر، في تحقيق أحد أهم أهدافهما وهو إسقاط رأس النظام وإطلاق عملية التحول الديمقراطي. لهذا كان من المهم والضروري دراسة بنية الجيش السوري بفرقه المختلفة عمومًا، وخصوصًا الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة. وكذلك تناول علاقة الجيش بالأجهزة الأمنية، وبمؤسسة الرئاسة، وبالتكوين العائلي للسلطة حيث يترأس أفراد من عائلات الأسد ومخلوف بعض أهمّ فرق الجيش والمؤسّسات العسكريّة والأمنيّة. ويمكن افتراض عدم القدرة على تناول هذه المسائل، بسبب صعوبة الحصول على المعلومات الكافية عن هذه الأمور المهمّة، أو

لأسبابٍ أخرى. لكن عدم تناول هذه المسائل أثّر سلبًا في قدرة الأبحاث على المساعدة في فهم الثورة السوريّة التي تؤرّخ لها. وسنناقش في ما يلي بعض ما ورد في الأبحاث من إشارات وتحليلات لدور المؤسّسات الأمنيّة والعسكريّة في واقع الثورة السوريّة وسيرورتها.

المؤسّسة الأمنيّة

يشير الباحث إلى "العنف الأمنيّ السلطوي" بوصفه أحد أهم "مثيرات الاحتجاج" حضورًا وتأثيرًا في حركة الاحتجاجات السورية (٥-١٢/٤)، وتحتوي الأبحاث، أطروحة مفادها أنَّه «حيثما لعب الأمن بدور 'الصائل'، اشتدّت حركة الاحتجاج وتوسّعت وتكثّفت، ونشأت سلسلة سببية جديدة لتأجّج الاحتجاج هي الردّ على القتل المفرط»(٥-٢٧/٥)، في حين أنَّ غياب هذا المثير (القمع الشديد) هو أحد العوامل التي تفسّر هدوء بعض المناطق. ويشار في هذا الصدد، إلى ما حصل في حماة، للتدليل على الفكرة الأولى، وإلى ما حصل في مدينة حلب وريفها، للتدليل على الفكرة الثانية. يقول الباحث في هذا الصّدد: «إنَّ "المثير الأمنّي" يؤدّي أحيانًا دور المحفّز الأساسيّ في رفع وتيرة التّظاهر الاحتجاجيّ بطريقةٍ أقوى من العوامل الأخرى، وينطبق هذا على مدينة حماة التي حوَّل عنف السلطة المفرط تظاهراتها إلى حركة عصيانٍ مدنيّ شاملٍ، بينما يمكن تفسير بعض عوامل هدوء حلب ومناطقها بغياب هذا العامل ومحدوديّته»(٥-١٢/٤).

تتضمَّن هذه الأطروحة تحويل الأحداث المتلاحقة أو المتوازية إلى علاقات سببية. فهل يمكن فعلًا القول إنَّ شدة القمع هي أحد أهم العوامل التي أدَّت إلى ازدياد شدة التظاهرات وكثافتها، وإنَّ القمع غير الشديد أدَّى ويؤدّي إلى عدم ازدياد شدة التظاهرات وكثافتها وتوسعها؟ ألا يمكن الانتباه إلى علاقات سببيّة مختلفة تشير إلى ارتفاع شدة القمع اطّرادًا مع ازدياد قوة الحركة الاحتجاجية؟ ألا يمكن القول أيضًا إنَّ ارتفاع شدّة القمع يمكن أن يؤدي إلى نتائج متباينة بحيث ينجح أحيانًا ويفشل أحيانًا في إضعاف الحركة الاحتجاجية؟ في الواقع، لا يمكننا إقامة علاقة بسيطة بين شدة القمع وانتشار التظاهرات واستمرارها. إذ يمكن القول إنَّ التظاهرات بدأت واستمرت وتصاعدت، قوةً وانتشارًا وكثافة، مع وجود القمع الشديد الذي تمارسه الأجهزة الأمنية والعسكرية، وليس بسببه. فالقمع الشديد، الذي يتجسّد في القتل والاعتقال والتعذيب، قد يفضي إلى غلبة مشاعر الخوف لدى قسم من المعارضين الراغبين في التظاهر، فيحجمون عن ذلك؛ لكنه قد يؤدي إلى

تنامي مشاعر الغضب والسخط لدى قسمٍ آخر، فيزداد إصرارهم على التظاهر، مع وجود "المثير" أو القمع الأمني وليس بسببه فقط، وربما ليس بسببه على الإطلاق.

فلنتأمّل تطوّر حركة التظاهرات في حماة، وفقًا للتأريخ المعروض في الأبحاث. لقد دخلت حماة على خط التظاهرات في يوم "جمعة العزة" بتظاهرة صغيرة شارك فيها نحو ١٠٠٠ متظاهر، وبقي مقدار التظاهر نفسه في الجمعة التالية (جمعة الشهداء)، وما لبث أن ارتفع إلى نحو٢٥٠٠ متظاهر في "جمعة الصّمود"(٥-٢٢/٣). وقد اتّسع حجم هذه التظاهرات تدريجيًّا، ولم تعد تقتصر على محيط المساجد. وفي "الجمعة العظيمة" تجمعت التظاهرات للمرة الأولى في ساحة العاصي، وسقط حينها أوّل شهيد لحماة. وفي "جمعة آزادي" اتّسع حجم التظاهرات وارتفعت شدّتها،(٥-٢٣/٣) وأخذت شدّة التعامل بين الأجهزة الأمنيّة والمتظاهرين منحى تصاعديًّا، عقب إصابة أحد المتظاهرين بشلل دماغي، ثمَّ موته نتيجةَ الضرب من رجال الأمن. فألهبت هذه الحادثة المدينة، ورفعت من شدّة التظاهرات في "جمعة أطفال الحرية". وبلغ عدد المتظاهرين في تلك الجمعة نحو ١٠٠ ألف متظاهر، وارتكبت قوّات الأمن حينها مجزرةً مروّعةً أسفرت عن استشهاد ٦٨ متظاهرًا رميًا بالرّصاص. وفي اليوم التالي انسحب رجال الأمن من المدينة، وخرج رجال حماة عن بكرة أبيهم في تشييع الشّهداء(٥-٢٤/٣). ثم نفذّت حماة إضرابًا عامًّا شمل ٩٩% من فعاليّاتها الاقتصاديّة والأهليّة. وفي الجمعة التالية ("جمعة العشائر"، والتي أسماها الحموية "جمعة الخوف") شارك نحو ١٥٠ ألف شخص في التّظاهرات التي أصبحت بعدها ظاهرة يوميّة في ساحة العاصي (٥-٢٥/٣)، إلى أن دخل الجيش وسيطر مع القوى الأمنيّة على الوضع.

ما الذي يقدّمه لنا هذا التّلخيص المكثّف لتطوّر حركة الاحتجاج والتّظاهر في حماة خلال الأشهر الأولى من الثورة السوريّة؟ يمكن القول، بدايةً، إنَّ عدد المشاركين في التّظاهرات في مدينة حماة قد تصاعد واتّسع، حتّى قبل أن تشتدّ قوّة "المثير الأمنيّ"، بل إنَّ اشتداد القمع كان في البداية تاليًا لاتّساع حركة التظاهر وشدّتها، بحيث يمكن وصفه بالنتيجة وليس السبب. وبعد مجزرة "جمعة أطفال الحريّة" ازدادت قوّة التّظاهرات واتّسعت وتكثّفت. لكن يجب الانتباه إلى أنَّ ذلك حصل بُعيد خروج قوّات الأمن من المدينة، وتجنّبها الاحتكاك مع المتظاهرين. ولهذا نتساءل: هل ارتكاب الأمن المجزرة هو العامل المفسّر لاشتداد حركة التظاهر، أم أنَّ توقّف القمع أو "المثير الأمني" هو ذلك العامل؟ لا بد من الإشارة هنا إلى أنَّ دخول الجيش وقوات الأمن إلى

حماة في بداية شهر رمضان، وما رافق ذلك من قمعٍ شديدٍ، أفضى إلى تحجيم التظاهرات وإضعافها، كمًّا وكيفًا، بحيث ما عادت التظاهرة الواحدة تضمّ إلّا مئات أو آلاف الأشخاص في أحسن الأحوال. ألا يمكن القول، انطلاقًا من ذلك، إنَّ قوة قمع الحركة الاحتجاجية في حماة أدّت إلى خفض وتيرة التظاهر، وليس إلى رفعها، كما تقول الأطروحة الواردة في الأبحاث؟

ماذا عن حركة الاحتجاج في حلب؟ هل يمكن تطبيق أطروحة الباحث بخصوص العلاقة السببية بين "المثير الأمني" من جهة، وازدياد وتيرة التظاهرات وشدّتها وكثافتها، من جهة أخرى، على هذه الحركة؟ ما مدى معقولية القول "إنَّ أجهزة حلب الأمنية ظهرت وكأنها خارج الإستراتيجية القمعيّة العامّة"، وإنَّ هذا هو أحد أهم العوامل لتفسير هدوء حلب (٥-٤/ ١٢)؟ في الواقع، أرى أنَّ تبنّي أطروحة مضادّة أو "مناقضة" نسبيًّا لهذه الأطروحة هو أقرب للمعقولية والواقعية. وخلاصة هذه الأطروحة المضادّة، أنَّ اشتداد القمع هو نتيجة لاشتداد حركة التظاهر، أكثر من كونه سببًا لها. وهذه الأطروحة لا تنفي العلاقة الجدلية بين الأمرين، وإنما تؤكّدها، مع التأكيد أنَّ اشتداد حركة التظاهر تتساوى فيه أحيانًا إمكانيّة أن يكون سببًا أو نتيجة "للمثير الأمني"، وأحيانًا يكون سببًا أكثر منه نتيجةً لهذا المثير. وإذا طبّقنا هذه الأطروحة على حركة الاحتجاج في مدينة حلب، نجد أنَّ حركة التظاهرات بقيت خافتة من الناحية الفعلية، باستثناء بعض "البؤر" هنا وهناك(٥-٢٥/٥-٢٦)، وأنَّ التظاهرة الواحدة لم تشتمل على أكثر من ألف شخص. ولم تختلف شدّة "المثير الأمنيّ" في مدينة حلب، عن مثيلتها في مدينة حماة، عندما كان عدد المتظاهرين في هذه المدينة هو ألف متظاهر تقريبًا. فاقتصر القمع المباشر على استخدام القنابل المسيلة للدّموع وضرب بعض المتظاهرين واعتقال بعضهم الآخر، إلخ. ولم ترتفع وتيرة تظاهرات مدينة حلب، ولم تتّسع أو تتكثّف – كما حصل في حماة – بحيث "يضطرّ" النظام إلى استخدام القوّة المفرطة بإطلاق الرصاص الحيّ واستخدام أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة المختلفة. لكن هل كان بإمكان أجهزة حلب الأمنية أن تتصرّف فعلاً خارج الإستراتيجية القمعيّة العامّة، لو أنَّ حجم التظاهرات قد ارتفع كما حصل في حماة؟ إنَّ ردَّة فعل السلطات الأمنية على ارتفاع حجم التظاهرات أو محاولة تنظيم الاعتصامات، كانت واحدة تقريبًا، في كل المدن والمحافظات (درعا، حمص، دوما، حماة، دير الزور، إلخ). ولم يكن من المستبعد، وليس من المستبعد مستقبلًا، لجوء السلطات إلى ردّة الفعل نفسها، فيما لو توافر "المثير الاحتجاجي" نفسه (ارتفاع حجم التظاهر ووتيرته وكثافته)، في مدينة

حلب. وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نخلص إلى القول إنَّ الأبحاث تقلب أحيانًا العلاقة بين شدة القمع الأمني وشدّة التظاهر، بحيث تضع السبب (ازدياد قوة حركة التظاهر كمًّا وكيفًا) محلّ النتيجة (ارتفاع كمّ القمع وكيفه)، والنتيجة محلّ السّبب. ولا ينفي ذلك طبعا العلاقة الجدلية بين السّبب والنتيجة، بالمعنى المحدّد آنفًا، بحيث تتحوّل تلك النتيجة إلى سببٍ هو مسبقًا نتيجةٌ لسببٍ آخر.

إنّ الافتقار إلى تحليل معمّق ودراسة مفصّلة لبنية مؤسسات السلطة الفعلية (السلطة الأمنية–العسكرية) كان أحد العوامل التي دفعت، فيما يبدو، إلى تبنّي فكرة أنَّ النظام كان يسعى، أو سيسعى، أو يمكن أن يسعى إلى إيجاد **حلٍّ سياسي** للأزمة الحالية في سورية. ويظهر هذا التبني في القول التالي: «شكلت أحداث "الجمعة العظيمة"، أو بالأحرى "الجمعة الدامية"، في المدن الصغيرة والمتوسطة عمومًا، وفي درعا خصوصًا، العامل الأساسي في تبني القيادة السورية إستراتيجية الحلّ الأمنيّ لاحتواء الأزمة بأساليب "القوّة القاسية"، وتعليق الحلّ السياسي إلى حين إنجاز الإستراتيجية الأمنية.»(٥–١/٣) فهل كان هناك فعلًا ارتباكٌ لدى أجهزة السلطة بين الحلّ السياسيّ باستخدام "القوّة الناعمة" والحلّ الأمني باستخدام "القوّة الخشنة" (٥–١٤/١)؟ يجب الإشارة إلى أنَّ عدد شهداء تلك الجمعة (الجمعة الدّامية) بلغ – وفقًا للباحث نفسه – ١١٢ شهيدًا(٥–٢٠/٢). فهل يمكن القول، مع ذلك، إنَّ القيادة السوريّة كانت تسعى فعلًا إلى إيجاد حلّ سياسيّ للأزمة في سورية، قبل تلك الجمعة؟ ألا يدلّ سقوط هذا العدد الكبير من الأشخاص على أنَّ تلك القيادة لم تكن تسعى، بالحديث عن حلّ سياسي، إلّا إلى صرف الأنظار عن تبنّيها الكامل والقطعيّ للحلّ الأمنيّ، بوصفه الحلّ الأساس والوحيد والملائم لها، لمواجهة الثورة القائمة عليها؟ وإذا وضعنا جانبًا أقوال هذه القيادة، فإنّنا نتساءل، ما هي الإجراءات الفعليّة والملموسة التي اتّخذتها هذه القيادة، ويمكن أن تدفع إلى الاعتقاد أنَّ تلك القيادة كانت تراهن فعلًا على إيجاد حلّ سياسيّ للأزمة في سورية؟ يشير الباحث، في هذا الصدد، إلى أنَّه، حتى "جمعة الصمود" في منتصف نيسان / أبريل، «قدمت السلطة تنازلات سياسيةً قطاعيةً كبيرةً، بمقاييس نمط تفكيرها السياسي السابق، تنطوي على جرعة إصلاحية كبيرة، [...].»(٥–٢/٥). وقد بانت هذه التنازلات في تغيير بعض المحافظين ورؤساء الفروع الأمنيّة (لكن كل المحافظين الجدد كانوا ضبّاطًا عسكريّين أو أمنيّين)، وإحالة بعضهم إلى المحاكمة (الإحالة شكليّة، ولم يُعاقب فعليًّا أيُّ مسؤولٍ)، وتشكيل لجان للتحقيق في الأحداث (لم يفض ذلك إلى أيِّ شيءٍ ملموسٍ)، وإلغاء قانون الطوارئ (لم يتغير أي شيء

على الأرض، وحلَّ محله قانون الضابطة العدلية الذي أعطى صلاحيات واسعة وإضافية لقوى الأمن)، وإصدار قانون "تنظيم حق التظاهر السلمي" (وفقًا لتطبيقه كان يجب تسميته بقانون "تنظيم منع التظاهر السّلمي"). ويمكن قول الأمر نفسه في ما يتعلق بكلّ ما قامت به السلطة، تحت عنوان "الإصلاح". لهذا يجب التشديد، مع الباحث، على أنَّ هذه التنازلات ليست كبيرة إلّا بمقاييس نمط تفكير السلطة، في حين يمكن القول، بمقاييس أخرى، بثانويّة هذه التنازلات أو "الإصلاحات" وشكليّتها؛ لأنَّها لا تمسّ «جوهر النظام الدستوريّ القائم على قيادة البعث للدّولة والمجتمع، والتفريق – وليس الفصل – بين السّلطات الثلاث، [...]»(٥-٢/٥). وهي لا تمسّ بنية وسلطة القوى الأمنيّة-العسكرية صاحبة السلطة الفعليّة في سورية. وعلى هذا الأساس لا يمكن القول إنَّ هذه الإجراءات كانت تشكّل نواةً لحلٍّ سياسيٍّ للأزمة أو للثورة السوريّة، ولم يصدر، ولا يمكن أن يصدر، عن النّظام القائم، أيُّ توجّهٍ فعليٍّ نحو هذا الحلّ. وسبب ذلك، ببساطة، هو أنَّ الطبيعة الأمنيّة-العسكريّة للسلطة الفعليّة لا يمكن أن تنتج إلا حلولًا أمنيّة-عسكريّة. وعلى هذا الأساس، وعلى أساس امتناع السلطة عن القيام بأيِّ إصلاحٍ سياسيّ حقيقي منذ عقود، يمكن القول إنَّ السلطة في سورية لا تعتمد إلّا على القبضة الأمنيّة، مع الاختلاف النسبيّ في شدّتها. ولهذا لا يمكن الحديث عن مراهنة السّلطة على حلٍّ سياسي للأزمة النّاجمة عن قيام ثورة شعبيّة عليها.

الجيش

أمَّا في ما يتعلّق بالجيش، فلا نجد في الأبحاث أيَّ محاولة للإجابة عن السّؤال المهمّ، الذي شاع طرحه، والمتعلّق بأسباب وقوف مؤسسة الجيش مع النظام، وتحوّلها إلى أداة قمع رهيبة للشعب في المناطق الثائرة، من دون ظهور أيّ مؤشّرات على إمكانيّة حيادها أو وقوفها مع الشعب الثائر، كما حصل في ثورتي تونس ومصر. لكن تظهر في الأبحاث بعض المؤشّرات التي توحي أنَّ الجيش، كان، في بعض الأحيان، "ضحيّةً" للعصابات المسلّحة. ويظهر ذلك في تبنّي رواية الإعلام الرسميّ عن تعرّض قوى الجيش والأمن في درعا لهجمات مسلّحة في ٢٢ و٢٣ نيسان / أبريل، نتج عنها وقوع إصابات وسقوط شهداء عدّة، مع أنّ ما ورد في الهامش، يشير إلى تأكيد المعارضين أنَّ تلك العمليات ليست إلّا أنباء مختلَقة، أو من فعل مجموعات سرّية تحرّكها السلطة، لتبرير عمليّة الهجوم الأمنيّ المضادّ على الحركات الاحتجاجيّة السلميّة(٥-٢/١٩). وليس واضحًا لماذا تبنّى الباحث رواية السلطة إلى حدِّ القول إنَّ "العصابيّين" كانوا يهاجمون الجيش من أجل

أن يشعر الجيش بفقدان هيبته، وليضطرّ إلى الردّ بقوّة على المكان الذي هوجم منه وعلى محيطه، ممّا يوقعه في أزمة مع الأهالي المحليّين، ويسمح ذلك للعصابيّين بالقول: "ألم نقل لكم إنَّ هذه هي خطّة السلطة ضدّنا؟" وهذا هو – وفقًا للباحث – "فخّ العصابيين للاستفزاز"، الذي استدرج الجيش إليه(٥-٢/١٩).

إنَّ الأسئلة التي يجب طرحها لا تتعلّق بمدى صدقيّة الرواية الرسميّة التي اعتمد عليها فقط، وإنّما تتعلق أيضًا بالإيحاء بأنَّ تدخّل الجيش كان ردَّة فعل، استُدرج إليها مضطرًّا، نظرًا لوجود عصابات مسلّحة سعت إلى استفزاز الجيش وإلى توريطه مع الأهالي المحليّين. فهل يمكن الحديث فعلًا عن "فخٍّ" وقع فيه الجيش واستُدرج إليه، أم أنَّ تدخّل الجيش جاء نتيجة توجّهٍ لدى السّلطة نحو القضاء على حركة الاحتجاجات السلميّة، بأيّ طريقةٍ كانت؟ هل جاء تدخّل الجيش، نتيجة لظهور "العصابات" المسلّحة" وممارستها العنف ضدّ السلطة، أم أنَّ التدخل العنيف من قوى الجيش والأمن والشِبِّيحة هو أحد أهمّ العوامل التي أفضت إلى تعرّضها لمقاومة مسلّحة من بعض المحتجّين أو من الجنود المنشقّين؟ ربما كان تبنّي الأبحاث أحيانًا بعض روايات النظام وإعلامه الرسميّ وشبه الرسميّ هو السّبب في تصوير مؤسّسة الجيش على أنّها ضحيّة استفزازات "العصابيين" وأفخاخهم. لكن هل كان هؤلاء "العصابيون" في حاجة إلى استفزاز الجيش، لكي يقع في أزمة مع الأهالي المحليّين؟ ألم تقع قوى السلطة عمومًا في هذه الأزمة، منذ أن واجهت المحتجّين السلميّين بالرصاص الحيّ، كما يشير الباحث نفسه محقًّا في تأريخه (انظر: ٥-١/١٤)؟

وفي تأريخ الأبحاث، يظهر الجيش وكأنّه لم يكن ضحية أفخاخ "العصابيين" واستفزازاتهم فحسب، بل إن بعض أفراد الجيش "المنشقّين" هم، وفقًا لهذا التأريخ، ضحايا فخٍّ آخر، ناتجٍ عن جهلهم عدم رغبة القوى الدوليّة والمحليّة الكبرى في تجاوز إضعاف النظام إلى إسقاطه، وعدم قدرة هذه القوى على إسقاط النظام مباشرةً. ويكمن هذا الفخّ في أنَّ هؤلاء المنشقّين قد «تورّطوا في لعبةٍ استخباراتيّة كبرى، ثمّ أصبحوا يستجدون ممّن يرعى "لجوءهم" أداء دور من يستخدمهم، بينما يرتهن استخدامهم بمن استغلّ مشاعرهم حسب إيقاع مصالحه»(٥-٥/٤٢). ويذهب الباحث إلى حدّ وصف هؤلاء العسكريّين "المنشقّين" بأنّهم "حمقى" و"مجانين"، ويرى أنَّ «قواعد اللعبة تفترض أن يعمّقوا انقسام الجيش من داخله بدلًا من الانقسام الباهت عنه»(٥-٥/٤٢).

ربّما كان من غير اللّائق وصف "المنشقّين" بهذه الأوصاف، في بحثٍ "علميّ" أو "أكاديميّ" رصين؛ وربّما كان يمكن تبرير ما يشبه هذه الأحكام، لو أنها أُطلقت على بعض أفراد قوى الجيش والأمن والشِبِّيحة الذين يقومون بقتل المحتجّين السلميّين أو تعذيبهم؛ لكنّنا نتساءل، مع ذلك، ما هو المعيار الذي يسمح بوصف هؤلاء المنشقّين بـ "الحمقى" و"المجانين"؟ يفترض الباحث أنَّهم كذلك، لأنّهم وقعوا في فخّ "جهلهم" عدم رغبة القوى الدوليّة والمحليّة في إسقاط النظام، وعدم قدرتها على ذلك. لكنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كان هذا هو السّبب الأساسيّ لانشقاق المقدّم حسين هرموش، وغيره من الضبّاط والجنود؟ إنّ انشقاق هؤلاء وفقًا لأقوال بعضهم، جاء نتيجةَ عدم رغبتهم في المشاركة في قمع المحتجّين السلميّين وقتلهم. لقد كان بعضهم بين خيارين: إمّا أن يساهم في حملة القتل والقمع، وإمّا أن يُقتل. فهل كان عليهم أن يشاركوا في القتل، حتّى لا يكونوا في نظر البعض "مجانين" و"حمقى"؟ هل هذا هو ما تفترضه قواعد اللّعبة، المشار إليها في الأبحاث؟

إنَّ ما يبدو حمقًا وجنونًا في الأبحاث، يبدو للبعض، وأنا منهم، بطولةً وإقدامًا. وبغضّ النّظر عن الحسابات العقلانيّة المتعلّقة بجدوى الانشقاقات الأولى، فإنَّ هذه الانشقاقات قدّمت نماذج أخلاقيّةً بالغة السّموّ، حدَّت و"نسبنت" (جعلته نسبيًّا) شعار المتظاهرين القائل: "خاين، خاين، خاين، الجيش السوري خاين". فالمنشقّون أثبتوا أنه يوجد، بين أفراد الجيش وقوى الأمن، رجالٌ يرفضون قتل الشّعب الأعزل. وقد حاول هؤلاء الرجال، بانشقاقهم، حماية أنفسهم وحماية هذا الشعب، وربّما فشلوا أحيانًا، لكنّهم نجحوا حينًا على الأقلّ. وربّما كان في انشقاقهم شيء من الجنون والحمق، لكن هل يمكن لثورة أن تقوم من دون ذلك؟ هل كان يمكن للثورة السورية أن تنطلق وتستمر، لو أنَّ الثوار تصرفوا بعقلانية؟ إن محاكمة الثورة بهذه الطريقة لا تستطيع أن تفهم الثورة من حيث أنها فعلٌ إراديّ لاعقلاني في الأساس، فعلٌ قائمٌ على الرفض والغضب والرّغبة في إحداث تغييرٍ جذريّ لما هو قائم، أكثر ممّا هو قائم على الأداتية والحسابيّة ومنطق الرّبح والخسارة. ربّما أخطأ المنشقّون في بعض حساباتهم أو في كلّ هذه الحسابات، لكن هل ينفي ذلك معقوليّة خيارهم الرافض للمشاركة في عمليّات القتل والقمع والتّعذيب؟ ويبقى السؤال الأساسي، في هذا الصّدد، معلّقًا، ولا إجابة عنه في الأبحاث: لماذا يرى الباحث أنَّه كان على الجنود الذين انشقُّوا ألّا ينشقّوا، وأن "يعمّقوا انقسام الجيش من داخله"، ما دام يعتقد أنَّ هذا النظام غير قابلٍ للإسقاط (٥-٥/٤٠)؟

مؤسّسة الرّئاسة

ما هو دور مؤسسة الرئاسة في مواجهة النظام للحركة الاحتجاجيّة؟ ما هي علاقة هذه المؤسسة بأجهزة القمع المجسّدة في الجيش، وأجهزة الأمن، وعصابات الشِبِّيحة؟ ما التوجّه الذي تبنّته هذه المؤسّسة، أو أرادت أن تتبنّاه، في التّعامل مع الحركة الاحتجاجية؟ ما مدى تحمّل هذه المؤسسة مسؤوليّة الحلّ الأمنيّ الذي انتهجه النظام في مواجهة الحركة الاحتجاجية؟ ومع أنّنا لا نجد في الأبحاث محاولة جادّة لتناول هذه الأسئلة بتوسّعٍ وتفصيلٍ، لكنّنا نجد فيها إشارات مقتضبة، يمكن أن تساعد في مناقشة بعض أبعادها.

يرى الباحث أنَّ عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية–الاجتماعية–السياسية التحريرية في الدولة خلال العقد الأول من هذا القرن أدّت إلى، أو ترافقت مع، تفسّخ صورة "القائد الكارزمي" الذي يجسّد في شخصيته وحدة الحزب والدولة والمجتمع(٨/٤). لكن هذا التفسّخ لم يكن كاملًا، حيث استمرت الآليات الشمولية الثاوية في النظام، في محاولة إحاطة الرئيس بشار الأسد بالطقوس الكاريزمية، وتحويل هذه الطقوس في الآونة الأخيرة (منذ عام ٢٠٠٥) إلى شعار: "الله، سورية، بشار وبس" (٨/٤). ويرى الباحث أنَّ الرئيس وقف ضد هذه المحاولة، وأنَّ الشعار الأخير «لا ينتمي إلى منظومة أفكار الرئيس بشار الأسد التي عبّر عنها في خطاب القسم، أو إلى أفكاره التي عبّر عنها في الكثير من المناسبات والمواقف وأشكال السلوك.»(٨/٤). ويبدو أنَّ الباحث يتبنّى هنا، من جديد، وبقصدٍ ووعي أو من دونهما، الاعتقاد الشائع في النظم التسلطية، والذي يرى «أنَّ الرئيس "طيّب"، بينما الفاسد والمتسلّط هم من يحيطون به أو حاشيته.»(٥–٧/١). فهل من الواقعية أو المعقولية القول إنَّ محاولات أجهزة السلطة إحاطة الرئيس بالطقوس الكارزمية، وتبنّي الشعارات المجسّدة لذلك، كانت تجري مع رفض هذا الرئيس تلك المحاولات، وتلك الشعارات؟ هل كان بإمكان هذه المحاولات أن تبدأ وتستمرّ فعلًا، لو كان هناك رفضٌ جدّيٌّ وفعليٌّ لها من الرئيس؟

إنَّ صورة السياسيّ عمومًا، والرئيس الديكتاتوريّ خصوصًا، لدى شعبه، ليست بالأمر الثانوي الذي قد يتساهل فيه، أو يتجاهله هذا الرئيس. فهذه الصورة هي جزء من الأيديولوجية التي تحاول أن تضفي الشرعية على الافتقاد الجزئي أو الكلّي للشرعية. ويجب التشديد على أنّنا لا نتحدّث هنا عن رئيسٍ ذي سلطات منقوصة، وضعيف، ولا صلاحيات واسعة له، ولا قدرة له على فرض ما يريد. فوفقًا للباحث نفسه، «فقد تمتّع الرئيس

بشار الأسد، ولا سيّما في فترة (٢٠٠٧-٢٠١٠)، بسلطاتٍ "مطلقة" تتيحها صلاحياته الدستورية في ظلّ نظامٍ رئاسيّ واسعٍ، وخضعت السلطتان الفعليّة والإسميّة له. وكان بإمكانه أن يفعل ما يريد بأركان السلطتين الفعليّة والإسميّة في حال قرَّر ذلك»(٥-٣/٥). ولكنّ الباحث مع تصويره الرّئيس بوصفه السيد "المطلق؛ و"القادر على فعل كلّ ما يريد بأركان السلطتين الفعليّة والإسميّة"؛ ينزع أحيانًا عن الرئيس هذه السيادة المطلقة وهذه القدرة، ويقلب العلاقة بينه وبين أركان حكمه، بحيث يجعله "خاضعًا" للسّلطة الفعليّة، أكثر من كونها خاضعةً له. ويظهر ذلك بوضوح في قوله: «لكن السلطة الفعلية استعادت دورها وقوّتها في التحكّم في قرار الرئيس نفسه، وإيقاعاته بعد اندلاع الأحداث، وتمكُّنها في ضوء نظرية "المؤامرة" من إرجاء الحلّ السياسيّ إلى حين إنجاز مهام الحلّ الأمنيّ. لقد انزلقت موازين السلطة إلى السلطة الفعلية»(٥-٣/٥).

يبيِّن الاقتباس السابق خطأً أساسيًّا يتكرر في الأبحاث، بأنَّ مؤسسة الرئاسة ليست جزءًا من السلطة الفعليّة (السلطة الأمنيّة-العسكريّة)، وبحيث يمكن الحديث عن تناوب سيطرة كلٍّ واحدةٍ من هاتين السلطتين على السلطة الأخرى. فتارةً، تسيطر مؤسسة الرئاسة على السلطة الفعليّة أو تتحكم فيها، وتارةً أخرى، تسيطر السلطة الفعلية على مؤسسة الرئاسة وتتحكم فيها. وما سمح بارتكاب هذا الخطأ، والمضيّ فيه بعيدًا، هو افتقاد الأبحاث إلى تحليل مفصّل ومعمّق لبنية مؤسّسة الرئاسة وطبيعة علاقاتها مع السلطتين الفعلية والإسمية. فمؤسّسة الرئاسة هي مؤسّسة أمنيّة-عسكريّة بالدرجة الأولى، ولا تأتي قوّة هذه المؤسسة وقوّة الرئيس من الصلاحيّات الدستوريّة الواسعة التي يتمتّع بها الرئيس في سورية، ولا من كون الرئيس هو الأمين العام للحزب القائد، ورئيس الجبهة الوطنيّة التقدميّة، وغير ذلك من الواجهات السياسية للنظام الأمنيّ-العسكريّ القائم؛ فتمتع الرئيس بهذه الصلاحيات الواسعة، وشغله لهذه المناصب الأساسيّة العليا، هو بالدرجة الأولى نتيجةٌ لانتمائه إلى المؤسسات العسكرية-الأمنية، وسيطرته عليها، وتحكُّمه فيها.

إنَّ قوّة مؤسسة الرئاسة مستمدّةٌ من كون رئيسها، والمقرّبين منه، هم أنفسهم القادة الفعليّون لمؤسسات السلطة الفعليّة. وعلى هذا الأساس، لا معنى للحديث عن استعادة السلطة الفعليّة "دورها وقوّتها وقدرتها على التحكّم في قرار الرئيس نفسه". فهذا الرئيس هو رأس السلطة الفعليّة وهو الشخصيّة الأقوى والأقدر فيها. إنّ الرئيس، بوصفه رأس السّلطتين الفعليّة والإسميّة، يستخدم مؤسّسات هاتين السلطتين أدوات لاستمرار حكمه وتحقيق ما يريد. وفي حالة الهدوء والاستقرار النسبيّين، يمكن للرّئيس أن يقلّل من استخدام الأدوات الأمنيّة-العسكريّة

لنظامه الحاكم. ولكن يمكن أن يتعاظم نفوذ هذه الأدوات ويصبح أكثر ظهورًا وتأثيرًا، عندما يحتاج إليها القائمون على السّلطة الفعلية، والرئيس منهم وأوّلهم بالتأكيد. وانطلاقًا من ذلك، ومن ذلك فقط، يمكننا تفسير بروز دور القوى الأمنيّة–العسكريّة في فترة الأحداث الحاليّة. فالطبيعة الأمنيّة–العسكريّة لمؤسسة الرئاسة وللنظام الحاكم تجعله يلجأ إلى القمع والعنف ضد معارضيه. ويتزايد استخدام العنف والقمع بازدياد قوة هؤلاء المعارضين وعددهم. ولهذا كان من "الطبيعي" أن يلجأ النظام إلى استخدام أنواع القمع العنيف الممكنة كافّة لإخماد الثورة الشعبية عليه. فهذه الثورة هي أكبر معارضة واجهها منذ تسلّمه الحكم في عام ٢٠٠٠. وتجدر الإشارة إلى أنّه حتى في الفترة التي يقول الباحث إنَّ الرئيس بشّار قد تمتّع فيها بسلطات مطلقة (٢٠٠٧–٢٠١٠)، «استعادت الأجهزة الأمنية فاعليّتها، وارتفعت وتائر تدخّلها في أجهزة الحكم وشؤون الحياة اليومية»(٢٩/٤). ويمكن القول باختصار: لا يمكن التوفيق بين القول إنَّ الرئيس في سوريّة ذو صلاحيات "مطلقة" ويستطيع أن يفعل ما يريد"(٥–٣/٥)، من جهة، والقول إنَّ الأجهزة الأمنية هي "سيدة الدولة" وإنَّ قادتها هم "أصحاب الحكم"(٢٨/٤)، من جهةٍ أخرى؛ إلّا بالانطلاق من واقع تماهي سلطة الرئيس مع سلطة الأجهزة الأمنية، ووحدة هاتين السلطتين.

والقول إنَّ المؤسسات الأمنيّة–العسكريّة هي التي تتحكّم في قرارات الرئيس خلال الأزمة الحاليّة، يعطي انطباعًا بضعف هذا الرئيس، وبأنَّ هذه الأجهزة – وليس الرئيس – هي المسؤولة عن تبنّي الحلّ الأمنيّ القائم وإرجاء الحلّ السياسيّ "المزعوم". ويبدو ميل الأبحاث إلى تبنّي هذا الانطباع وتعزيزه واضحًا أحيانًا في تأريخ أحداث الثورة السورية. فبخصوص الخطاب الأوّل للرئيس خلال الأزمة (في ٣٠ آذار / مارس) أشار الباحث محقًّا إلى أنّه «كان أكثر من مخيّب للآمال» و«كان صدمة وصفعة». ويضيف: «كانت الصّدمة الشعبيّة كما صدمة النّخب كبيرة جدًّا، إذ جاء على العكس تمامًا من التوقّعات، ولهذا شكّل الخطاب نهاية مرحلةٍ وبدء مرحلةٍ جديدةٍ في تسارع وتيرة الأحداث، ومثّل الحلّ الأمنيّ جوهرها في ضوء نظريّة "المؤامرة و"الفتنة الطائفية"»(٥–٣/٣٣). نلاحظ هنا أنَّ خطاب الرئيس متناغمٌ مع توجه السلطة الفعلية نحو الحلّ الأمنيّ، ومتبنٍّ لنظرية المؤامرة والفتنة الطائفيّة. لكنّ الباحث يستدرك بسرعة ويشير إلى الاعتقاد الذي ساد لدى الكثيرين، بأنَّ هذا الخطاب لم يكن الخطاب "الأصليّ" الذي كان الرئيس يريد أن يلقيه ويذكر أنَّ قسمًا كبيرًا ظلّ «يراهن – على الرغم من خيبة أمله – على الخطاب ويلتمس نوعًا من عذرٍ للرئيس، ويتداول

إشاعات عن أنَّ هناك قوى معينة دفعت الرئيس إلى تغيير خطابه جذريًّا في اللحظات الأخيرة.» ويضيف الباحث: «ويبدو أنَّ هذه الإشاعات ليست من دون أصل، فقد عبَّر أكثر من شخص يعمل مع الرئيس عن حدوث هذا التغيير»(٥-١/٣٣). والمؤسف هنا هو عدم تعيين أو تحديد هذه "القوى المعيَّنة" التي تقول الإشاعات "ذات الأصل" إنَّها هي من دفع الرئيس إلى تغيير خطابه جذريًّا. وتظلّ الأسباب التي دفعت إلى الاعتقاد أنَّ هذه الإشاعات ليست من دون أصل غير واضحة؛ فالمصدر الذي تحيل إليه الأبحاث هو مقابلة أجريت مع شخصيتين لم ترغبا في ذكر اسميهما(٥-١/٣٣).

ربّما كانت هذه القوى هي "الأجهزة الأمنية" أو المؤسسات الأمنية-العسكرية التي يرى الباحث، كما أشرنا سابقًا، أنها تتحكم في قرارات الرئيس وإيقاعاته، منذ اندلاع الأحداث. وربما كانت هذه القوى هي قوى خارجيّة (الولايات المتحدة الأميركية و/أو بعض دول أوروبا الغربيّة) كما روَّج البعض (د. عماد الشعيبي مثلًا). ولكنّ تبنّي هذه الإشاعات يخدم محاولات "تلميع" صورة الرئيس، والتقليل ما أمكن من درجة مسؤوليته عن تبنّي الحلّ الأمنّي والفظاعات أو الجرائم التي نتجت عن هذا التبنّي. ويظهر الرئيس، وفقًا لهذه المحاولات، ضحيّةً لهذه القوى "الخفيّة أو "المتعيّنة" التي تضغط عليه، وتدفعه إلى قول أو فعل عكس ما يريده هو نفسه، وما يريده أو يتوقّعه شعبه منه.

وتستخدم محاولات "التلميع" هذه آليّات عدّة، تختلف باختلاف السياق. ولنتذكّر من جديد أنَّ النصّ كان قد وضع الرئيس في حالة تضادّ مع "الآليّات الشمولية الثاوية في النّظام" وذلك بالقول إنَّ الرئيس كان معارضًا لمحاولة إحاطته بالطقوس الكاريزمية وتحويلها إلى شعار: "الله، سورية، بشار وبس". والحجّة المفسِّرة أو المبرِّرة لذلك أنّ هذا الشّعار لا ينتمي إلى "منظومة أفكار" الرئيس في خطاب القسم مثلًا. فخطابات الرئيس كانت هي المرجعيّة التي اعتمدت هنا، لمعرفة أفكاره وحقيقة انتماء ذلك الشّعار إليها. في المقابل، نجد تبنّيًا لآليّةٍ مختلفةٍ، عندما يتضمّن خطاب الرئيس تبنّيًا واضحًا لنظريّة "المؤامرة" و"الفتنة الطائفية"، وتدشينًا لمرحلة الحلّ الأمنيّ. فالخطاب "الصّادم والمخيّب للآمال" لا يعبّر حينها، وفقًا لهذه الآليّة، عن أفكار الرئيس، أو عمّا يريده، أو أراده، أو كان ينوي قوله، وإنَّما يقتصر على كونه نتيجةً لممارسات أو ضغوط "قوى معيَّنة"، يظل من دون تعيين. ألا يعني ذلك أنَّ الرئيس ذو نيّات طيبة وتوجّهات إصلاحيّة، لكنّ الأشرار (في الخارج و/أو في الداخل) لا يسمحون له بممارسة طيبته وتطبيق إصلاحاته؟!

آفاق سورية وثورتها الحاليّة

يكرِّسُ الجزء الخامس من الدراسة الخامسة خمس صفحات تقريبًا لمناقشة موضوع الآفاق المحتملة للوضع في سورية في ضوء الواقع الموضوعي أو ميزان القوى الجديد، الذي أنجزته «حركة الاحتجاجات الشبابيّة الشعبيّة بجسارتها وتضحياتها الملحمية والتراجيدية وسلميّتها المهيمنة»(٥-٥/٤٠). ويتحدّد هذا الواقع الموضوعي الجديد بأربع سمات أساسية: **الأولى** هي ارتفاع درجة الانقسام و"التطهير المتبادل أحيانًا من قبل مختلف الطوائف الدينية الموجودة في المجتمع السوري ذي الهوية المركّبة. و**الثانية** هي أنَّ انهيار النظام سيؤدي إلى انهيار سورية وكامل الإقليم في التمزق الطوائفي والمناطقي والعشائري. أمّا **الثالثة** فتظهر في انقسام المعارضة السورية وعجزها عن تشكيل كيانٍ ائتلافي موحَّد حول المرحلة الانتقالية المقبلة. و**الرابعة** هي عجز الحركات الاحتجاجية عن إنتاج قيادةٍ داخلية مستقلة نسبيًّا من داخلها تحضر بوصفها لاعبًا سياسيًّا مستقلًّا نسبيًّا بين اللاعبين، وتؤدّي دور الوكيل الاجتماعي عن حركة التغيير الديمقراطي، وتطوّر روح الحركات من الاحتجاجية السلبية إلى برنامج ديمقراطي بديلٍ، من صياغة قواعد لعبةٍ اجتماعيّةٍ-سياسيّةٍ جديدةٍ يقوم جوهرها على التوصل إلى "تسويةٍ تاريخيّةٍ" بين الفاعلين الاجتماعيين-السياسيين تقوم على دفن "البارادِيغم" القديم، والتوافق على بارادِيغم ديمقراطي حقيقي وجدّي وجديد بروح التسوية التاريخية [...]، وبالتالي أن يتوافق اللاعبون-الفاعلون على مرحلة انتقالية للتحوّل بأقلّ الكلف الاجتماعية من النظام القديم إلى نظامٍ جديدٍ وبديلٍ بالفعل (ادفنوا موتاكم وانهضوا)»(٥-٥/٤١).

تنطلق هذه "التّسوية التّاريخيّة" إذًا من مسلّمتين أساسيّتين، تعكسان موازين القوى الجديدة في الشارع، هما: لا يمكن إسقاط النظام، ولا يمكن أن يستمرّ النظام بصورته ومضمونه القديمين. نلاحظ هنا أنَّ المسلّمتين تنطلقان من مقولة "الإمكان"، أي ممّا هو "ممكن" و"غير ممكن"، لكن السؤال: هل جرى تناول **إمكانية** هذه "التسوية التاريخية"؟ إنَّ حلم "التسوية التاريخية" هو حلم معظم السوريين، لكن هناك اعتقاد شائع بعدم إمكانيته، بسبب تعنّت النظام وإصراره على قمع الحركة الاحتجاجيّة بكلّ أساليب العنف المتاحة تقريبًا، واقتصاره على تقديم تنازلات شكليّة لا تغيّر جوهر النظام ولا حتّى مظهره. ولا يقدّم الباحث رؤيته للتّسوية التاريخيّة بوصفها حلمًا. فهو يقدّم نفسه بوصفه يتحدث من موقع "المفكّر والباحث الرّصين والمرجعيّ الذي

يحدِّد وظيفته في طرح الرؤيا، أيًّا كان بحكم الضرورة المطلقة لرصانة تقاناته وبروتوكول مقارباته البحثية والفكرية بغضّ النظر عن قيمه المعيارية الخاصّة التي تغري عادةً بالتبشير[...]"(٥-٥/٤٣).

ولكن ما الذي يختلف فيه طرح "التسوية التاريخية" عن التبشير، في ظل الغياب الكامل لأيِّ بحثٍ في مدى واقعية الطرح، وفي إمكانية تحققه أو تبنّيه فعليًّا؟ يمكن للباحث أو المفكر أن يطرح ما يرى أنَّه الأفضل للخروج من مأزق أو أزمة ما، لكن لا بدَّ له، إن أراد أن يحافظ على رصانته ومرجعيته، وأن لا يخضع لقيمه المعيارية الخاصة التي يمكن أن تغري بالتبشير، أن يبحث عن أفضل الممكنات، وليس عن الأفضل بالمطلق. يفتقر استشفاف آفاق المستقبل في هذه الأبحاث، لهذا النوع من البحث. لكن ربّما كان هناك من يعتقد فعلا بإمكانية تحقّق "التسوية التاريخية". وبغضّ النظر عن افتقاد هذه الأبحاث أيّ مناقشة أو تحليل لمسألة مدى إمكانيّة تحقّق هذه التسوية ومعقوليتها. يبقى السّؤال: هل يمكن بالفعل تحقيق "التسوية التاريخيّة" التي تتحدّث عنها هذه الأبحاث، أو "تُبشِّر" بها؟

لنتأمّل منطق طرح تلك التسوية التاريخية، في الأبحاث، والمسلّمات التي تنطلق منها. المسلّمة **الأولى** أصبحت أقرب إلى البداهة لدى المتابعين للوضع في سورية: ما عاد بالإمكان، حاليًّا وفي المستقبل القريب، عودة أو إعادة سورية إلى الوضع السياسيّ الذي كان سائدًا قبل انطلاق الثورة أو الحركة الاحتجاجيّة الحالية. أمّا المسلّمة **الثانية** القائلة إنَّه "لا يمكن إسقاط النظام"، فهي تستحقّ نقاشًا مفصّلًا ومطوّلًا. ولنبدأ بالسؤال الذي يجب أخذ إجابته بعين الاعتبار، قبل الانطلاق من هاتين المسلّمتين، وطرح فكرة "التّسوية التاريخيّة": لماذا، وكيف وصلت الحركة الاحتجاجيّة إلى رفع شعار "إسقاط النظام"؟ وفقًا لتأريخ الأبحاث لسيرورة ظهور هذا الشّعار، وتحوّله لاحقًا إلى المطلب الأساسيّ والمحوريّ للحركة الاحتجاجيّة، فقد «دفع البطء السياسي والمؤسسيّ، واتّخاذ القرارات الانتقائية والجزئيّة بشكلٍ متأخّرٍ – بعد أن فقدت فعاليّتها في تهدئة الأزمة – إلى إطلاق شعار "الشّعب يريد إسقاط النظام"»(٥-٥/٥). وبصيغة أخرى: إنَّ عدم الاستجابة السريعة والكاملة لمطالب المحتجّين هي التي أدّت إلى رفع المتظاهرين شعار "إسقاط النظام". لكن البعض يعتقد أنَّ هذا الشعار كان «في البداية ولمدة شهر تقريبًا أقرب إلى ردة الفعل على ذلك البطء مما كان يعنيه.»(٥-٥/٥) فإذا سلّمنا جدلًا بعدم جديّة المحتجين، في البداية، في طرحهم شعار "إسقاط النظام"، ألا يعني ذلك أنَّهم قد أعطوا النظام فترةً كافيةً، ليبرهن على رغبته في الإصلاح وقدرته على تنفيذه، قبل أن

يرفعوا من سقف مطالبهم، ويهتفوا بـ "إسقاط النظام"؟ ألا يعني ذلك أيضًا أنَّ القناعة المتنامية بعدم رغبة السلطة في القيام بالإصلاحات، التي طالب بها المحتجّون في البداية، هي أحد الأسباب الأساسية التي أدّت بالمحتجين إلى الانتقال من مطلب إصلاح النظام إلى مطلب إسقاطه؟ ألم يكن من الواجب أخذ ذلك بعين الاعتبار، قبل طرح فكرة "التسوية التاريخية" وأثناءها؟

يسلك استشراف الأبحاث مستقبل أوضاع سورية طريقًا معاكسًا لسيرورة مطالب المحتجين: المحتجون رفعوا شعار إسقاط النظام، لأنهم اقتنعوا بعدم إمكانية استجابة النظام لمطالبهم بالإصلاح. في المقابل، تطرح الأبحاث فكرة التسوية التاريخيّة (الإصلاحيّة)، انطلاقًا من مسلمة "عدم إمكانية إسقاط النظام". ألم يكن من الأحرى مناقشة قناعة المحتجين، قبل تبنّي فكرة تناقض – في مضمونها وفي سيرورتها– مضمون قناعات المحتجين الثائرين وسيرورتها؟ يجب أن نتذكر هنا أنَّ المطالب السياسيّة، التي أحجمت السلطة عن الاستجابة الكاملة والسريعة والفعلية لها، كانت تتركز على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين قديمًا وحديثًا، وإلغاء حالة الطوارئ، ومحاسبة مَن أمر بقتل المحتجّين وقمعهم بوحشيّة.. إلخ[١١]. ألا يؤشّر إحجام النظام عن الاستجابة الكاملة لهذه المطالب إلى عدم رغبته في الإصلاح أو عدم قدرته على تطبيقه؟ وبما أنَّ النظام لم يستجب لهذه المطالب البسيطة – مقارنةً بمطلب إسقاط النظام – فهل يمكن توقّع استجابته لما تتطلّبه "التسوية التاريخية"، من إصلاحات جذريّة، ينتقل فيها النظام السياسيّ في سورية من التسلطية إلى الديمقراطية؟

يمكن لأيِّ دراسةٍ تاريخيّةٍ أو بنيويّةٍ للنظام السياسي الاستبدادي في سورية أن تبيِّن بوضوح أنَّه من غير الممكن، عمليًّا أو نظريًّا، أن يقوم هذا النظام بإصلاح نفسه والقبول بتسوية تاريخية تتضمن تحوّلًا فعليًّا نحو الديمقراطية. ويبيِّن تأريخ الأبحاث للعشرية الأخيرة، وللأشهر الخمسة الأولى من الثورة السورية، وإشارته إلى موقف نظام الأسد الأب من موقف الإصلاح السياسيّ، وإلى ممارسات النظام وسلوكه، عدم إمكانية قبول السلطة لهذه التسوية والمشاركة في تحقيقها. فقد رفض الأسد الأب طيلة ثلاثين عامًا إجراء أي إصلاح سياسيّ جذريّ للنظام الاستبداديّ القائم، ولم يفِ بكل الوعود التي أطلقها في هذا المجال. وسار الأسد الابن

[١١] يمكن الاطّلاع على المطالب التي تقدم بها وجهاء مدينة درعا باسم أهالي محافظتهم، على الرابط التالي:
http://www.syriarose.com/ar/news/view/30775.html?utm_campaign=%D8%B2%D9%87%D8%B1%D8%A9+%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

على المنوال نفسه، فأطلق وعودًا كثيرة لم ينفّذ أغلبها، ولم يحصل في عهده أيّ تغيّر جوهريّ أو جذريّ على الصعيد السياسيّ. وظلّ، حتّى قبيل انطلاق الثورة السورية بأيام، يرى أنَّه يجب "أن ننتظر حتى الجيل القادم لنحقّق الإصلاح". ولم يتغيّر الأمر جوهريًّا بعد انطلاق الثورة، ولم يغيِّر النظام من سلوكه وتوجّهاته، ولم يحقّق، حتّى الآن، أيَّ إصلاحٍ حقيقيّ يمكن أن يكون مؤشّرًا أو قرينةً على رغبة النظام الفعليّة في تحقيق التحوّل الديمقراطي المطلوب. فإذا كان سلوك النظام خلال تلك السنوات الطويلة لا يعطي أيَّ مؤشرٍ أو قرينةٍ على إمكانية قبوله بأيّ تسوية تتضمّن تغييرًا لطبيعة النظام الاستبدادي الأمنيّ–العسكريّ، وتحوّلًا فعليًّا نحو الديمقراطية[*]، فمن أين أتت القناعة – المفترض وجودها لدى البعض – بإمكانية حصول هذه التسوية؟ يبدو أنَّ هذه الفكرة مشتقّة أو ناتجة من الرغبة فيها، وهي بذلك وهمٌ بالمعنى الفرويدي الكامل للكلمة[١٢]. وإذا كانت الدراسة التاريخيّة للوضع السياسيّ في سورية لا تساعد على تجنّب تبنّي هذا الاعتقاد–الوهم، فربّما كان بوسع الدراسة البنيوية للسلطة السياسيّة السوريّة – المفتقدة في الأبحاث – أن تبيِّن بوضوح استحالة قيام هذه السلطة بأيِّ إصلاحٍ جذريٍّ حقيقيٍّ؛ فهذا يتناقض مع طبيعتها الأمنيّة–العسكريّة–العائليّة. وعلى هذا الأساس، تبدو الإمكانيّة العمليّة لقبول النظام بالتسوية التاريخيّة و"التفاهم الوطنيّ" معدومة، نظرًا إلى أنَّ سلوكه، قبل الثورة وأثناءها، لم يتضمن أيَّ فعلٍ يمكن اتخاذه قرينةً قويّةً تدعم هذه الإمكانية. وحتى نظريًّا، تبدو هذه الإمكانية معدومة، نظرًا لتناقض متطلبات "التسوية التاريخية" مع السمات البنيوية للنظام، بوصفه نظامًا أمنيًّا–عسكريًّا–عائليًّا، قائمًا على الاستبداد والفساد والإفساد.

النّظام القائم غير قابلٍ لأن يُصلَح، أو يُصلِح، أو يساهم في تحقيق أيِّ إصلاحٍ جذريٍّ يفضي إلى تحوّل سورية إلى الديمقراطيّة. هذه هي القناعة التي استخلصها المحتجّون ومؤيّدوهم منذ الأسابيع الأولى لانطلاق الثورة، مع عدم إغفال سلوك النظام قبل الثورة. وهذا هو ما دفع المحتجّين إلى رفع شعار "إسقاط النظام"

---

[*] نشير، في هذا الصدد، إلى ما جاء في ورقة "تقدير موقف" الصادرة حديثا (الخميس ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) عن **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، تحت عنوان "هل الجامعة العربيّة قادرة على إنقاذ سورية؟". ففي الحديث عن السيناريوهات المحتملة لتطور الأوضاع في سورية، ترى الورقة أن سيناريو قبول النظام فعليا بالمبادرة العربية "بما يسمح بالوصول إلى تسوية تاريخية بين النظام والمعارضة السورية [...] يبدو غير واقعي واحتمالاته تبدو ضعيفة". (ص ٧-٨). http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/bd32d6c2-c689-41f4-8b6b-3e5c63df9a4c.pdf

[١٢] الوهم، عند فرويد، هو كلُّ اعتقادٍ مشتقٍّ من الرغبة، أو ناتج عنها، من دون أن يجد في الواقع تأكيدا له. يقول فرويد في هذا الصدد: «نسمي توهما كل اعتقاد تكون الغلبة في حوافزه ومعللاته لتحقيق رغبة من الرغبات، ونحن لا نقيم اعتبارا في ذلك لعلاقات هذا الاعتقاد بالواقع، تماما كما أنَّ التوهم عينه ينكص عن أن يجد في الواقع تأكيدا له.» سيغموند فرويد، **مستقبل وهم**، ترجمة: جورج طرابيشي، ط١، (دار الطليعة: بيروت، ١٩٧٤)، ص ٤٣.

والإصرار عليه، مع تحمّل التّضحيات الكبيرة التي قدّموها، والقمع العنيف الذي تعرّضوا له، وبسببهما. فهل أخذ ذلك كلّه بعين الاعتبار، قبل طرح فكرة التّسوية التاريخية؟

يرى الباحث أنَّ "التسوية التاريخية" التي يدعو إليها ويبيِّن أهميّتها، هي شكلٌ من أشكال "التراضي الاختياريّ" الذي يمكن الوصول إليه عن طريق السياسة، بوصفها فنّ "المساومة والتسوية". ويرى الباحث، مع حسن صعب[١٣]، أنَّ «التراضي الاختياريّ هو أرفع صورة من صور المجتمع الراقي، وأمّا غايته فهي الحريّة.»(٥-٤٤/٥). فهل المجتمع في سورية راقٍ فعلًا إلى درجةٍ تسمح بتحقيق أرفع صور هذا الرقيّ، وهو "التراضي الاختياري"؟ لا تزوّدنا الأبحاث بإجابة مباشرة عن هذا السؤال، لكن هناك إشارات عدة فيها، تنفي بوضوح إمكانية رقيّ المجتمع السوري، في الوضع الحالي، إلى هذه الدرجة القصوى. فالمجتمع السوريّ الحاليّ وفقًا لهذه الأبحاث، هو "مجتمعٌ عصبوي" نسبيًّا، ظهرت فيه وتظهر مؤشّرات "الانحطاط الاجتماعيّ والسياسيّ" التي تبيِّن «إخفاق عمليّة التّكامل الاجتماعيّ أو الوطنيّ في سورية، بسبب الاستبداد وليس بسبب أيّ شيء آخر»(٥-٣٩/٥). ألا يُبيِّن هذا أنَّ الاستبداد، بوصفه نظامًا سياسيًّا منحطًّا، يفضي بدوره بالضّرورة إلى "انحطاط المجتمع، بدرجةٍ أو بأخرى، بما يسهم في إفشال عملية التّكامل الاجتماعيّ أو الوطنيّ. وتزداد خطورة الاستبداد، في هذا الصّدد، بازدياد ممارسته للعنف، كمًّا وكيفًا، في مجتمع مركّب الهوية، وهذا هو وضع تعامل النظام الاستبداديّ السوريّ مع الحركة الاحتجاجيّة القائمة حاليًّا. ألم يكن ذلك كلّه حريًّا بالتوقّف عنده، قبل طرح فكرة "التّسوية التاريخية" أو "التراضي الاختياريّ" بوصفه أرفع صورة من صور المجتمع الرّاقي؟

لا تتضمَّن الأبحاث مناقشة مفصَّلة لسمات البراديغم الديمقراطيّ الجديد الذي يجب أن يتوافق عليه الفاعلون الاجتماعيّون-السياسيون، لكنّها تشير إلى فرضيّات ينطلق منها هذا البراديغم، «وهي في شروط سورية: رفض التدخّل الخارجيّ، ورفض الطائفيّة، ورفض التسلّح»(٥-٤١/٥). ونلاحظ في البداية أنَّ الفرضيّات نفسها متضمّنةٌ حرفيًّا تقريبًا في اللّاءات الثّلاث – لا للتدخّل الخارجيّ، لا للطائفية، لا للعنف – التي كوّنت شعار المؤتمر الذي عقدته "هيئة التّنسيق الوطنيّة" في دمشق في ٢٠١١/٩/١٧. ولا شكّ لديّ في أنّ رفض الطائفيّة هو أكثر من شعار يرفع، فهو مبدأٌ أساسيٌّ يجب العمل به ومن أجله، دائمًا.

[١٣] حسن صعب، **علم السياسة**، ط٧، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ٢٩.

أمّا التدخّل الأجنبيّ، فلم يحدّد الباحث ما الذي يعنيه بهذا الأمر بالضّبط. ولا يمكن في الوضع السياسيّ المعاصر عمومًا، ووضع المنطقة العربية وسورية خصوصًا، تصوّر إمكانية عدم وجود نوع ما من التدخّل الخارجيّ في القضايا أو الشؤون الداخلية لأيّ دولة. ويمكن أن تختلف درجات هذا التدخّل، وتتفاوت أو تتدرّج، من التّصريحات والتّنسيق بين أطرافٍ داخليّةٍ (أحزاب، شخصيات، مؤسّسات، منظّمات.. إلخ) وأطرافٍ خارجيةٍ، إلى التدخّل العسكريّ المباشر كما حصل في العراق وليبيا. فهل تدخُّل المنظّمات العربيّة والأجنبيّة (مجلس الأمن، الأمم المتّحدة، الجامعة العربيّة، منظّمات حقوق الإنسان العربيّة والدوليّة، إلخ) هو، وفقا لتلك الفرضيّة، أمرٌ مرفوضٌ؟

و في ما يتعلّق برفض التسلّح، فهو يعني، من ضمن ما يعنيه، ضرورة اقتصار حمل السلاح على أفراد الجيش وقوى الأمن، ويضاف إليها ربّما ميليشيات الشِبِّيحة التي ترعاها السّلطة، كما هي حال شِبِّيحة حلب مثلًا(٥-١٩/٥). لقد أشرنا سابقا إلى تنديد الباحث بانشقاق بعض عناصر الجيش والأمن، لكن ماذا عن تسلّح بعض المحتجّين للدّفاع عن أنفسهم في وجه القمع العنيف جدًّا الذي تمارسه السّلطة عليهم؟ هل يجب أن يكون هذا التسلّح مرفوضًا أيضًا. من المرجّح أنّ هذا هو رأي الباحث.

لكن هل يخدم رفض التسلّح ورفض التدخّل الخارجيّ فكرة "التسوية التاريخية"؟ ألا تبدو الدّعوة إلى هذه التسوية أقرب إلى دعوةٍ أخلاقيّةٍ "رومانسيّةٍ"؟ لماذا، وكيف يمكن أن يقبل النظام التّخلّي عن طبيعته الديكتاتوريّة، والسّماح بحصول تحوُّلٍ فعليّ وجوهريّ نحو الديمقراطيّة؟ لقد ظلّ النّظام متمسِّكًا بطبيعته التسلطيّة لأكثر من أربعة عقود، ومن الواضح أنّه لن يتخلّى عن السلطة أو عن طبيعته التسلطيّة، بمحض إرادته. لذا، فالسؤال الواجب طرحه هنا هو: كيف يمكن إجبار النّظام أو إرغامه على الاستجابة لشروط "التسوية التاريخية، المطروحة في الأبحاث؟ هل يمكن حصول هذا الإرغام أو الإجبار من دون اللجوء إلى التدخّل الخارجي، أو إلى التسلّح، أو إلى كليهما؟ لا يمكن المراهنة على النيّات الحسنة للسلطة وعلى تخويفها من انهيار المجتمع والبلد، في حال عدم قبولها بتحقيق هذه "التسوية التاريخية" أو "التراضي الوطني". وإذا كان الباحث يعتقد أنّ قتل المتظاهرين في بداية الأحداث في درعا هو «أوّل عملية إعدام علنيّة لأخلاقيّة الدولة»(٥-١٥/١)، فإنّ أيّ مراجعة أو دراسة لسلوك النظام، خلال العقود الأربعة الأخيرة، يمكن أن تبيِّن بوضوح أنّ هذه الأخلاقيّة معدومةٌ ومعدَمةٌ، منذ زمنٍ طويلٍ. وفي ظلّ لا أخلاقية السلطة،

وعدم إمكانيّة المراهنة على الأخلاقيّة في العمل السياسيّ، يبقى السّؤال المطروح: كيف يمكن إرغام السلطة على القبول بالتّسوية التاريخيّة؟ تفترض الأبحاث، كما يبدو، أنّ ما ينبغي أن ترفضه التسوية التاريخيّة، هو شرطٌ ضروريٌّ لإمكانية تحقّقها. ففي التّفاوض المتخيَّل، بين ممثّلي الحركة الثوريّة وممثّلي النّظام، سيفرض كلُّ طرفٍ شروطه ومطالبه، بقدر ما يملك من قوّةٍ فعليّةٍ على الأرض. ومن الصّعب، بل ومن المستحيل في ظلّ الظروف الحاليّة، أن يفرض الشّعب الثائرُ شروطه، إذا لم تسانده أطرافٌ خارجيّةٌ، أو قوى مسلّحةٌ داخليّةٌ، أو كلاهما.

يوحي ميزان القوى، الذي تطرحه الأبحاث، بأنَّ ثمّة خيارين، اليوم في سورية: إمّا التسوية التاريخية، وإمّا الانهيار الكامل للمجتمع والدولة والإقليم. والنّظام يطرح على الشّعب –عمليًّا– تخييرًا ثنائيًّا: إمّا بقائي مع إصلاحاتٍ شكليّة جزئية تجميلية، وإمّا الخراب والتقسيم والزلازل المحلية والإقليميّة وربّما الدوليّة أيضًا. أمَّا الشعب فتتجاوز توجّهاته وتطلّعاته التخيير النظري غير الواقعي (الذي تطرحه الأبحاث)، والتخيير العملي الابتزازي الاستبدادي (الذي تطرحه السلطة)، ويصرّ على أنَّه: انطلاقًا من عدم إمكانيّة قبول السلطة التحوّل الفعليّ نحو الديمقراطية وهو ما تتضمّنه بالضرورة أيّ تسوية تاريخية وفرضها، ومن عدم إمكانيّة قبول الثائرين أيّ إصلاحات شكليّة أو جزئيّة، تحاول السلطة فرضها لتضمن استمرارها، بدلًا عن رحيلها الذي تفترضه أيُّ عمليّة تحوّلٍ حقيقيّ نحو الديمقراطية؛ لم يبق أمام الشّعب إلّا الاستمرار في نضاله حتى تحقيق أهدافه في إسقاط النظام، وتأسيس نظامٍ ديمقراطيٍّ بديلٍ.

إنّ الباحث محقّ في أن يرى قوله بإمكانيّة أن تنهار الدولة مع انهيار النظام، ويجب العمل على تجنّب تحقّق هذه الإمكانية ما أمكن. ولكن، يبدو أنَّ التسلّح الداخليّ أو التدخّل الخارجيّ السّريع والفعّال أو كليهما – رغم مخاطرهما الكثيرة والكبيرة – هو الحلّ الوحيد المتاح للخروج من هذه الأزمة، بأفضل طريقةٍ ممكنةٍ، أو أقلّها سوءًا. لذا فإنَّ المسلّمتين الأساسيّتين اللتين تشكّلان ميزان القوى الجديد في سورية هما: ثورة شعبية تصرّ على إسقاط النّظام الاستبداديّ القائم، ونظام مصرٌّ على قمع هذه الثورة والاكتفاء بإصلاحاتٍ جزئيّة وشكليّة وتجميليّة. وبدلًا عن التّفاوض مع مطلب "إسقاط النظام" – كما يقترح الباحث – ربّما كان من الأجدى التفاوض مع النظام، للتخلّي عن السّلطة، بأسرع، وأفضل ما يمكن. فإذا كان هناك من لا يزال يعتقد أنَّه لا يمكن إسقاط النظام، ولذلك يجب التفاوض مع الشعب الثائر لتخفيض سقف مطالبه؛ فهناك من يعتقد، في

المقابل، أنَّه لا يمكن أن تتوقّف الحركة الاحتجاجيّة قبل إسقاط النظام، لذا يجب التفكير في كيفية تحقيق ذلك بأفضل الطّرق وأسرعها.

إنّ الخطأ الأساسيّ الذي يقع فيه استشراف آفاق الوضع في سورية، لا يكمن في عدم واقعيّة الطّرح المتعلّق بالتّسوية التّاريخيّة، وعدم البحث في الإمكانيّة العملية والنظريّة لهذا الطّرح فحسب، بل يكمن أيضًا في القول بحتميّة انهيار المجتمع والدولة والإقليم، في حال سقط النّظام بطريقة الانهيار الكلّيّ (٥-٥/٤١)، وفي الجزم أنَّ "النظام ليس قابلًا للإسقاط" (٥-٥/٤٠). وبغضّ النظر عن التناقض المحتمل بين تلك الحتميّة وذاك الجزم، ربّما كان من الأفضل والأجدى منهجيًّا ومعرفيًّا، الاقتراب من نظريّة "الفوضى أو "المصادفة" في استشراف آفاق الثورة السوريّة؟ فوفقًا لهذه النظريّة، التي اعتمدها الباحث، بوصفها مرجعيّةً منهجيّةً ونظريّةً، في تأريخه المجهري للثورة السورية، هناك دائمًا إمكانية وقوع أحداث مفاجئة تكون هي العوامل العشوائية التي تقطع السلاسل السببيّة السابقة، وتطلق ديناميات وسلاسل سببيّة جديدة. لقد رأى الباحث محقًّا أنَّ هذه النظريّة مناسبةٌ تمامًا لدراسة الثورة السورية، لأنَّ «تطوّر منطقة الشرق الأوسط لا يجري وفق قواعد مضبوطة يمكن التنبّؤ بها والتحكّم فيها، بل يتمّ بأسلوب المفاجآت والقفزات والزلازل السياسية»(٩/١). ألا يبدو أنّ هذه الحتميّات والأحكام الجازمة، التي يتضمّنها استشراف آفاق الوضع في سورية، تتناقض مع التأكيد أنَّ التطوّر في هذه المنطقة "لا يجري وفق قواعد مضبوطة يمكن التنبّؤ بها"؟ ولا يمكن تبرير هذه الحتميّات والأحكام الجازمة بالقول إنها تستند إلى دراسة سببيّة لوضع سورية السّابق والحالي، وإلى دراسة مقارنة للثورات العربيّة وغيرها. فالأبحاث تؤكّد أنَّ كلَّ ثورةٍ لها سيرورتها ومنطقها، الخاصّان بها، يؤدّي فيها «"المفاجئ" أو "العشوائي" دوراً أبرز من السببيّ»(٥-٤/١٠).

لقد أشار الباحث نفسه إلى أنَّ الوضع الحاليّ في سورية «منفتح على احتمالاتٍ شتَّى»(٣/١). وقد ذكر بعض هذه الاحتمالات، قبل أن يشير إلى وجود «احتمالاتٍ أخرى غير مرصودة الآن، بسبب **اتّساع مساحة عدم** "**التيقّن**" منها، علاوة على **حصّة المفاجآت** في مثل هذه الحالات»(٤/١). وأكّد في بداية تنظيره لتأريخه المباشر والمجهريّ للثورة السورية على أنَّ الأشكال التي تنتجها ديناميات الحركة الاحتجاجيّة في سورية، هي "أشكال 'جارية' أو 'مفتوحة'، بمعنى أنَّها لمَّا تزل في مرحلة التطوّر أو السيرورة القابلة لإنتاج أشكال جديدة 'مفاجئة' أو غير 'محتملة' [...]"(٥-١/ ٢). وهذا الأمر مازال صحيحًا وصادقًا حتّى الآن، ولذا

يمكن القول إنّ الواقع العمليّ، والإطار النظريّ، للحركة الاحتجاجيّة السوريّة لا يسمحان بإطلاق تلك الأحكام الجازمة، بشأن مستقبل الأوضاع في سورية. وربّما كانت الاستهانة بقوة الحركة الاحتجاجيّة وبوطنيتها وثوريّتها، هو ما دفع إلى الجزم بعجزها عن إسقاط النظام، وبإمكانية التّفاوض معها في شأن ذلك الأمر. لكنّ الثورة السورية ترفض عمليًّا كلّ الحتميات والتأكيدات المتعلّقة باستحالة سقوط النظام وإسقاطه. فالأساس في الثورة هو طابعها الإراديّ الذي يحقّق، من خلال التصميم والإصرار وبذل التضحيات، ما قد يبدو للعقل الحسابيّ مستحيلًا أو غير ممكنٍ.

وإذا كان وجود الإرادة الإنسانية الحرّة هو أحد أسباب صعوبة التنبؤ في العلوم الإنسانية عمومًا، فإنَّ هذه الصعوبة تزداد في حالة دراسة الثورة التي يتعاظم فيها دور هذه الإرادة. وتعاظم دور الإرادة هو أحد أهم الأسباب التي تفضي إلى بروز دور العامل العشوائيّ وتأثيره في تحديد مجرى التاريخ وسيرورته، وهذا ما يستدعي، على الصعيد المعرفي والمنهجي، نظرية الفوضى ولتفسيره أو فهمه. وبهذا المعنى يمكن القول إنَّه إذا كانت السياسة هي فنّ تحقيق الممكن، فإنَّ الثورة هي فنّ أو مجال تحقيق المستحيل[١٤]. والمستحيل الذي تحققه الثورة هو كذلك من منظور العقل المقيّد بالسلاسل السببيّة الماضية فقط، أمّا الإرادة فتخلق سلاسل سببيّة خاصة بها، فيها دائمًا ما هو جديد ومفاجئ. وربما كانت محاولة البعض أن لا يكونوا جزءًا من الفاعلين في هذه الثورة وأن لا يتحدثوا من موقع المثقّفين المنخرطين في مجتمعهم والمنتمين إلى حركته الثوريّة، هو الذي يجعلهم يسعون إلى تبنّي موقفٍ حياديٍّ مطبوعٍ بطابع العقل "البارد" المغترب عن موضوعه ذي الإرادة الثوريّة "الحارّة". وبالتالي، يمكن لل "حياديّة" النسبيّة والمعلنة، أن تفضي إلى الابتعاد عن الموضوعية، أثناء محاولة استشراف آفاق الثورة السوريّة.

«ليس هناك في التاريخ حتميّات بل فرص وخيارات قد نستثمرها في سبيل مستقبلنا أو نهدرها، فليس المستقبل مكانًا نذهب إليه بل شيئًا نصنعه نحن»[١٥]. هذا ما قاله الباحث نفسه سابقًا ببلاغة وحكمة (٢٠٠٥)، وهذا ما يجب تأكيده حاليًّا، عند الحديث عن آفاق الثورة السوريّة. فليس من المنطق الجزم بأنَّ

---

[١٤] انظر: حسام الدين درويش، السياسة فنّ تحقيق الممكن، الثورة مجال تحقيق المستحيل، **الأوان**، ٢٠١١/٠٧/٠٥.
http://www.alawan.org/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85,10046.html

[١٥] محمد جمال باروت، "سورية ٢٠١٠: الإصلاح أو الكارثة"، **التجديد العربي**، ٢٠٠٥/٠٦/٠٢. http://arabrenewal.info/كتاب-عاديين/٦٧٧٢-سوريا-٢٠١٠-الإصلاح-أو-الكارثة.html

"النّظام غيرُ قابلٍ للإسقاط"، وأنَّ "انهيار النظام سيفضي بالضّرورة إلى انهيار المجتمع والدولة في سورية وفي الإقليم". فالثورة السوريّة الحاليّة هي إحدى الفرص النّادرة للشّعب السوريّ الثّائر لفرض خياراته، ونيل حريّته وكرامته. ولا يبدو أنَّ هذا الشّعب البطل مستعدٌّ لتفويت هذه الفرصة، فهو مصمّمٌ على استثمارها، وعلى أن يكون له القول الفصل في صنع مستقبله، بعيدًا عمّن استبدَّ به لعقود.